الفصل الثانى
المداخل فى معاجم المصطلحيات فى العربية

تعنى صناعة المعجم فى أصولها وأدبياتها الحديثة بمعالجة موضوع المداخل، وهو الأمر الذى يتعلق فى المقام الأوسع ببنيتى أى معجم، وهما: البنية الكبرى (Macrostructure)، وهى التى تعالج مجموعة الأسس الحاكمة فى تنظيم المعلومات فى المعجم [1]، أو ما يمكن أن نسميه بالهيكل العام الراسم لصورة معجم ما. والبنية الصغرى (Microstructure)، وهى التى تعالج ما يرد فى داخل المعجم- تحت مواده ومداخله- من معلومات متعددة، وما يمكن أن نترجمه بالتنظيم الداخلى [2].

وسوف يعالج هذا الفصل طريقة معاجم المصطلحيات فى العربية بالبنيتين الكبرى والصغرى، من حيث:

1- طبيعة المداخل ومحتواها.

2- ترتيب المداخل وتنسيقها، وفى جانب المعلومات الواردة تحت المداخل سيرجئ البحث الحديث عن طرق شرح المعنى لفصل مستقل؛ نظرًا لأهميته الأساسية فى هذا المجال، مع عدم إهمال بقية عناصر التعليق على المعنى، ولا سيما فى جانب مدى الاستعمال.

3- كثافة المداخل، وعلاقتها بأداء الوظيفة، والغرض من معاجم المصطلحيات.

4- إن واحدًا من أهم ما يراد تحقيقه من معاجم المصطلحيات، هو تعريف مصطلحات العلوم، وضبطها، وتحديد كل تعريف بالعلم الذى يخصه؛ طلبًا للتمييز بين المصطلحات المختلفة من جانب، ولحسن إدراك طبائع العلوم- من خلال إدراك تعريفات مصطلحاتها- من جانب آخر. وفى ضوء ذلك سنعالج المسائل التالية، مع الإقرار بأن دراسة المداخل وما يرد تحتها وما يحكمها هو فى النهاية دراسة لبناء المعجم.

---

(1) انظر: Dictionary of Lexicography/ 91- 94.

(2) المرجع السابق.

obeikandl.com

أولاً: طبيعة المداخل ومحتواها فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

لقد تحدد من بداية هذه الدراسة ومن عنوانها نوع المادة اللغوية التى ستعنى بها، ومن هنا فإن من الصحيح أن نقرر أن مجال هذه المعاجم هو أنها قامت لتفى بشرح مصطلحات العلوم (عامة) التى عرفتها مدونة العلوم العربية الإسلامية، سواء أكانت مما يمس العلوم الشرعية أو العلوم غير الشرعية (المعقولة)، فهى معاجم خاصة. ومن هنا فإن عددًا من السمات يظهر مميزًا لها عن غيرها من المعاجم اللغوية العامة، منها أنه: "من الممكن أن تحقق المعاجم الخاصة صفة الشمول أو التغطية للمفردات أو المصطلحات المتعلقة بالعلوم التى تشرح ألفاظها وكلماتها".

ويتعانق مع معيار طبيعة المعجم معيار آخر، ينضم إلى ما سبق؛ فى سبيل تحديد قائمة المصطلحات المدونة فى معجم ما، ذلك أن معاجم المصطلحيات تهدف إلى جمع ألفاظ علوم مختلفة؛ طلبًا لضبط مسائلها، عن طريق ضبط تعاريف مصطلحاتها المتنوعة؛ ذلك أن الألفاظ/ أو المصطلحات هى الآلات المباشرة اللازمة قبل تحصيل مفردات المسائل وكلياتها، وهذا الهدف هو ما قامت معاجم المصطلحيات من أجل الوفاء والعناية به.

فهذه المعاجم ليست معاجم للغة العامة، وليست معاجم للغة علم بعينه، وإنما هى معاجم تعنى بألفاظ العلوم، مجموعة فى نطاق واحد؛ مما يلزم أصحابها اللجوء إلى تقنيات، من شأنها الإعانة على الفصل بين المجالات المعرفية المختلفة، فيما سميناه سلفًا باسم (طرائق تحديد المجال)؛ منعًا لتداخل التعريفات عندما يكون المصطلح شركة ومتنازعًا بين أكثر من علم.

ونحن بهذا التقسيم لا نغرب؛ إذ إن من شائع التقسيمات فى فرع التصنيف المعجمى المتعلق بالمضمون، تقسيم المعاجم إلى نوعين؛ هما: المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة. وإن حكمنا معيار طبيعة اللغة المراد شرح ألفاظها مع معيار (اتساع المدى فى استيعاب الموضوع)- أمكن تمييز معاجم المصطلحيات من غيرها؛ باعتبارها معاجم متخصصة عديدة [1].

وثمة زاوية أخرى للرؤية تدخلت فى بناء معاجم المصطلحيات، واندراجها تحت قسم المعاجم المتخصصة أو معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، وهى زاوية تحكيم المحتوى اللغوى أو المضمون. والمقصود به محتوى المادة اللغوية الموجودة فى مداخل المعجم أو مستويات هذه المادة، ومن هذا نجد معجمات المستوى اللغوى الواحد [2]، التى ينتمى إليها معاجم المصطلحيات، تلك التى تفرغت لشرح ألفاظ لغة العلوم، التى عرفها العرب بعد

(1) انظر: المعاجم عبر الثقافات: دراسات فى المعجمية (التصنيف المعجمى)/ 87.

(2) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات/ 96، وعنه فى معاجم المصطلح الصوفى/ 9، وانظر: المدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)/ 186.

الإسلام، وهو الأمر الذى نص عليه مجموع المؤلفين فى مقدمات معاجم، حيث تراه عند الخوارزمى الذى يقول ص2: "دعتنى نفسى إلى تصنيف كتاب يكون جامعًا لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات". وهو ما ظهر جليًّا فى عنوان معجم ابن هبة الله الذى سماه "الحدود والفروق"، أو حتى ذلك العنوان الذى ظهر على النسخة المخطوطة، وهو: "الحدود الطبية وغيرها".

والأمر نفسه تجده عند الجرجانى فى مقدمة (التعريفات) الذى يقول فيها (ص19): "فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها"، وهو الأمر الذى يجب فهمه على التنوع والتعدد، من مراجعة عبارات تحديد العلم الذى ينتمى إليه المصطلح عند تعريفه فعلًا فى بنية المعجم الداخلية (الصغرى).

وقد ظهر ذلك النص كذلك فى مقدمة معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) الذى يقول صاحبه (ص30): "ثم إن كتابى هذا المترجم بمقاليد العلوم فى الحدود والرسوم جامع لمصطلحات أكثر الفنون". وهو ما نجده كذلك فى مقدمة معجم ابن كمال باشا الذى يقول (ل2أ): "هذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم"، وقد تكفل معلومات تحديد مجال المصطلحات وانتمائها العلمى فى داخل المعجم بإبراز هذا النص العام.

ومثل ذلك التحديد فعله المناوى فى مقدمة معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف) الذى يقول فيها (ص25): "وسميته: بالتوقيف على مهمات التعاريف". والأمر نفسه واضح فى مقدمة الكليات يقول المناوى (18): "وترجمت فى هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول"، وهو يريد بهذين القسمين العلوم العربية الشرعية والعلوم العقلية الحكمية، ومثل ذلك واضح فى قول التهانوى فى مقدمة (كشاف اصطلاحات الفنون) 1/1 : "وقد كان يختلج فى صدرى أوان التحصيل أن أؤلف كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم". وهو ما ينص عليه الأحمد نكرى فى مقدمة دستور العلماء (ص/ 2-3) بقوله: "إن هذا دستور العلماء جامع العلوم العقلية، حاوى الفروع والأصول النقلية... فى تحقيقات اصطلاحات العلوم".

وينبغى أن يكون واضحًا أن وجود بعض الشروح أو التعريفات الفارسية فى معاجم المصطلحيات- لم ينل من وصف هذه المعاجم بأنها عربية/ عربية، أى: عربية المداخل، وعربية الشروح التى تندرج تحتها. وما جاء فى أحيان مشروحًا بالفارسية لا يرقى- على الإطلاق- إلى درجة يمكن أن يرد على الذهن معها إمكان تصنيف هذه المعاجم ضمن المعاجم ثنائية اللغة، وقد كان القصد من إيراد هذه الشروح أحيانًا هو تحقيق التواصل مع المستخدم المسلم غير

العربى لسانًا؛ تقريبًا لبعض التصورات، وتوضيحًا لبعض المفاهيم التى ربما يكون فى إيرادها بالعربية فقط بعض الصعوبات التى تعيق عملية الإدراك.

ملخص القول يشير إلى أن هذه المعاجم تنتمى من وجهة نظر التصنيف المعجمى إلى المعاجم المتخصصة- على ما وضح من مقدماتها-، وعلى ما ظهر فى عنوانات غير واحد منها؛ فقد ظهرت كلمات دالة على الاصطلاح فى عناوين معاجم كل من ابن كمال باشا وسوربهارى والتهانوى والأحمد نكرى، وظهرت كلمة العلوم فى عناوين كل من الخوارزمى والأحمد نكرى، وجاءت كلمات التعريفات ومرادفاتها عند كل من ابن هبة الله والشريف الجرجانى وابن كمال باشا والمناوى.

وهى بهذا تعلن إعلانًا واضحًا انتماءها إلى مجال المعجمية المتخصصة، التى وضعت لأهداف علمية وتعليمية، يجملها إعانة طلاب العلوم المتخصصة فى منظومة العلم عند العرب المسلمين على تحصيلها، الذى لا يتحقق - من وجهة نظر هذه المعاجم - من دون إدراك واضح وجلى لتعريفات مصطلحاتها وحدودها، ورسومًا على ما هو ثابت فيها.

ثانيًا: العناية بالمداخل وتنسيقها فى معاجم المصطلحيات (2/أ) البنية الكبرى:

إن التصور النهائى واليسير لشكل المعجم- كما يدركه الدارسون فى مجال صناعة المعجم- يمكن تقسيمه إلى قسمين؛ أولهما: الكلمات أو المصطلحات، وآخرهما: ما يأتى تحت هذه الكلمات من معلومات متنوعة، تتضمن الشروح والتعريفات لضبط ومعلومات البنية إلى غير ذلك [1].

وإذا ما تابعنا شرح هارتمان لمفهوم الترتيب الخارجى (الأكبر)- فسوف نجده يتضمن حديثًا عن واجهة المعجم (Front matter)، وعن ملاحقه (Back matter)، وعن بنيته الداخلية (Middle matter) [2]، وقد عالجنا مقدمات معاجم المصطلحيات وملاحقها وما حققته، فى ضوء ما يقرره علماء المعجمية المحدثون فى الفصل السابق.

وسوف نفرغ فى هذا المقام للحديث عن ترتيب مداخل هذه المعاجم (موضوع الدراسة). وقد ظهر فى حديثنا السابق أن أصحابها قسموها إلى قسمين، هما:

---

(1) انظر: Dictionary of Lexicography ، outside matter/ p 92

(2) المرجع السابق.

الأول: قسم رتب فيه أصحاب هذه المعاجم، معاجمهم وفق مدرسة الترتيب الموضوعى (العلمى) الاصطلاحى، بما جاء تحتها من اتجاهين، ظهر لهما تمثيل فى معاجم المصطلحيات، وهذان الاتجاهان هما: اتجاه الترتيب الموضوعى (العلمى) الاصطلاحى المصنف. واتجاه الترتيب الموضوعى (العلمى) الاصطلاحى غير المصنف.

الثانى: قسم رتب فيه أصحاب هذه المعاجم معاجمهم وفق الترتيب الأشهر- فى تاريخ التأليف المعجمى عند العرب وفى المعجمية العالمية- وهو مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى. وقد توزعت معاجم المصطلحيات فى العربية على اتجاهين، هما: اتجاه الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى الجذرى، المعتمد على التجريد، والرد إلى الأصول، واتجاه الترتيب الهجائى الألفبائى النهائى غير التجريدى.

ولا شك أن هذين الاتجاهين قديمان فى مسيرة التأليف عند العرب، حيث بدا القسم الأول امتدادًا- من بعض الوجوه- لما عرف فى تراث المعجمية العربية تحت اسم معاجم المعانى، أو معاجم الموضوعات، سواء خلصت لجمع موضوعات متنوعة بين دفتى المعجم، أو خلص كل معجم لمعالجة ألفاظ موضوع واحد، فيما يعرف بالرسائل اللغوية الصغيرة، أو المعاجم الأحادية الموضوع [1].

كما عرفت المعجمية العربية القسم الثانى منذ فترة باكرة جدًّا، عندما التفت أبو عمرو الشيبانى فى معجمه الجيم إلى الترتيب الألفبائى التقليدى، وجعله التركيب الأكبر، ثم تطور هذا المنهج ليشمل ترتيب الألفاظ داخليًّا كذلك على يد أبى عبيد الهروى صاحب الغريبين، ثم على يد الزمخشرى صاحب أساس البلاغة [2]، هذا فيما يتعلق بالاتجاه الجذرى، أو الذى يقوم على التجريد. أما الاتجاه الثانى فى هذا القسم الذى رتب الألفاظ وفق شكلها النهائى- فقد عرف كذلك قديمًا فى إطار المعجمية العامة على يد أبى هلال العسكرى 400هـ صاحب معجم أسماء بقايا الأشياء أو التلخيص فى معرفة أسماء الأشياء، وعلى يد ابن أيبك الصفدى 764هـ فى معجمه غوامض الصحاح [3].

---

(1) انظر فصول فى فقه العربية/ 227، وما بعدها، ومعاجم الموضوعات/ 5 وما بعدها.

(2) كما ظهرت طريقة الترتيب وفق أواخر الكلمات على يد الفارابى والجوهرى فى معجميهما: ديوان الأدب والصحاح. انظر: المعجم العربى نشأته وتطوره/ 282.

(3) انظر: المعجم العربى (بحوث فى المادة والمنهج والتطبيق)/ 119.

والعودة إلى قوائم أبواب المصطلحيات المرتبة وفق ترتيب العلوم، تؤكد أن اختيار طريقة الترتيب تلك راعت معيار المحتوى أو المضمون. وهذا الترتيب الخارجى له وجاهته فى المصطلحية الحديثة ولا سيما أنه "علم يبحث فى العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التى تعبر عنها" [1]، وهذا الترتيب يظهر عناية- ولا شك- بهذه العلاقة بين المفاهيم العلمية، فى إطار الأبواب والفصول التى ترد فيها المصطلحات؛ ذلك أن تجميع المصطلحات فى حيز واحد، تحكمه دلالة واحد موسعة، يشكلها عنوان الباب أو الفصل، ويرعاها عنوان العلم، فيما سمى سلفًا باسم (تحديد المجال المعرفى)- يعين على أمور مهمة جدًّا فى مجال لغة الاصطلاح، وهى:

أ – ترابط المصطلحات المتداخلة التى بينها وبين بعضها الآخر فوارق دقيقة، تتضح بالتجميع فى حيز واحد.

ب – تكامل التصورات للموضوعات المعرفية التى تعالجها أبواب علم ما وفصوله.

ج – التماسك الكلى لمصطلحية كل علم.

وهذه الميزات هى ما سوف تغيب عن بنية معاجم المصطلحيات التى رتبت ألفاظها وفق المنهج الألفبائى، مما اضطر أصحابها إلى إجراءات وآليات للتغلب على غيابها، تمثلت فى تطبيق آلية الإحالات، أو الحوالات الأمامية والإرجاعية والمزدوجة، على ما ظهر فى الحديث عن مناهجها، ومع الإقرار بقيمة الترتيب الخارجى تبعًا لموضوعات العلوم، فإن ذلك لا يعنى– مطلقًا – أنه لا توجد فوارق أو اختلافات بين معاجم المصطلحيات الموضوعية فى ترتيبها لمداخلها خارجيًّا، وهذه الفوارق أو الاختلافات راجعة إلى الفلسفة التى تبناها أصحاب هذه المعاجم فى بناء معاجمهم، وحكمت مناهجهم؛ ما بين رعاية لمبدأ العلم النافع أو المعيار الأخلاقى، ورعاية للأساس الإبستمولوجى/ المعرفى، الذى يراعى تقسيم العلوم بحسب الملكات المتخلفة للعقل من نظر وعمل [2].

فثمة من بنى معجمه موضوعيًّا وعلميًّا، وحكم ترتيبه للعلوم المنهج الأخلاقى/ القيمى، ويمكن أن نعد الخوارزمى رائدًا فى هذا الاتجاه، حيث كان "الأساس الذى يقوم عليه تصنيف

(1) المصطلحية/ 16.

(2) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 68.

الخوارزمى هنا... يقوم على أساس أخلاقى قيمى، كما يتضح ذلك من مجمل الكتاب، وكما يظهر المؤلف الذى يقول: "الحمد لله العلى العظيم القادر الحكيم، الذى فضل الإنسان على سائر الخلق، بما خصه من مزية التمييز والنطق، وجعل مقادير عباده فى الأخطار، والقيم على حظوظهم من العلوم والحكم" [1]. فالعلم هنا هو الذى يحدد قيمة المرء على ما يرى المصنف.

وعلى الرغم من وجاهة الالتفات إلى معيار النفع، الذى دفع الدكتور أحمد عبد الحليم عطية وغيره إلى ضم مفاتيح العلوم إلى المنهج الأخلاقى القيمى؛ اعتمادًا على ما بدا فى مقدمة الكتاب من أن العلم قائد إلى تحقيق الفضيلة فى أنفس محصليه- فإننا يمكن أن نلحظ هذه الغاية عند كثيرين ممن كتبوا فى المعجم العربى، باعتبار تحصيل الفضيلة غاية أخلاقية كامنة فى بناء الحضارة العربية الإسلامية، ومن هنا فإن فى تقسيم العلوم على قسمين؛ أحدهما: للعلوم الشرعية والعربية، وثانيهما: للعلوم الحكمية والأعجمية- يحمل أثارة من المنهج الإبستمولوجى/ المعرفى كذلك.

ومثل ذلك المنحى يمكن تطبيقه على معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنشور منسوبًا للسيوطى، وإن لم يقسم على قسمين كما جاء فى سابقه مفاتيح العلوم، حيث افتتح المعجم بمصطلحات علوم التفسير والحديث والفقه وأصول الفقه وأصول الكلام والجدل والنحو والصرف والمعانى والبيان والعروض، وهى ذات العلوم التى وردت تحت المقالة الأولى عند الخوارزمى، الذى خصصها للعلوم الشرعية وما يلحقها من العلوم العربية.

ثم جاءت مصطلحات علوم المنطق والحكمة (الفلسفة) والهيئة (الفلك) والهندسة والحساب والاستيفاء (ميزانية الدولة) والموسيقى والنجوم والطب.

وهو ما يمكن ملاحظته كذلك فى معجم الحدود والفروق لابن هبة الله، حيث احتوى على عدد من مصطلحات العلوم العربية كالنحو، وأعجمية كالطب، وإن غلبت مصطلحات علوم العجم على محتويات المعجم.

وربما نلمح تداخلًا لهذه المناهج مجتمعة فى عمل السيوطى (إتمام الدراية لقراء النقاية)، حيث جمع فيه الحديث عن مصطلحات أربعة عشر علمًا، معتمدًا فى ترتيبها على مقولة النفع المترتب عليها، وهو صلب النظرة فى المنهج الأخلاقى/ الأكسيولوجى، وفى الوقت نفسه نجد إشارات

(1) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 120، وانظر: مفاتيح العلوم/ 2.

إلى المحمود والمذموم من هذه العلوم، وهو الأمر الذى يعلى من شأنه المنهج الأنطولوجى/الوجودى، كما يتضح فى يسر من خلال ترتيب هذه العلوم أن ثمة روحًا للمنهج المعرفى/ الإبستمولوجى تطل برأسها من وراء هذا الترتيب، حيث ابتدأ السيوطى حديثه عن العلوم وفق الترتيب التالى:

أصول الدين وعلم التفسير والحديث وأصول الفقه والفرائض والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والتشريع والطب.

وفى هذا الترتيب تتضح مقولة الشرف والفضيلة، فى ابتدائه بما يقود إلى معرفة الله سبحانه، كما تتضح مقولة المعرفة فى تقسيمه للعلوم إلى نظرية وعملية، وتظهر كذلك مقولة العلوم الممدوحة والمذمومة.

هذا فيما يتعلق بمجموعة المعاجم التى رتبت مداخلها خارجيًّا وفق المنهج الموضوعى، الذى جمع المصطلحات المتقاربة والمتشابهة والمتداخلة تحت العلم الذى يضمها، وتعطيه كيانه، وتشكل هيكله.

أما المجموعة الأخرى من معاجم المصطلحيات، والتي رتبت مصطلحاتها وفق المنهج الألفبائى، الذى كتب له الشيوع والانتشار– فقد أمكن توزيعها إلى اتجاهين، هما:

الأول: اتجاه رتبت مداخله ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذريًّا، يراعى الجذور الأصلية للمصطلحات، حيث راعى أصحاب ذلك الاتجاه- كما تمثل فى (كشاف اصطلاحات الفنون)- مع الحرف الأول الأصل الأخير فى واحد من أشكال المزج بين اتجاهين شهيرين فى المعجمية الألفبائية العربية، أخذ من مدرسة الجيم الترتيب الخارجى وفق الحرف الأول، ثم مرتبًا الألفاظ تحت هذا الحرف الأول وفق الحرف الأخير المأخوذ من مدرسة القافية المعجمية.

الثانية: اتجاه رتبت مداخله ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا كذلك، ولكن من غير رعاية لمبدأ الرد إلى الجذور، وإنما رتبت وفق شكلها النهائى المستعمل فى بنية اللغة الاصطلاحية، ومن مثل هذا الاتجاه غالب معاجم المصطلحيات، من مثل (التعريفات) للسيد الجرجانى، و (التوقيف على مهمات التعاريف)، و (الكليات) لأبى البقاء الكفوى، و (جامع العلوم أو دستور العلماء) للأحمد نكرى.

هـذان همـا النوعـان اللـذان رتبـت المـصطلحات فى معـاجم المـصطلحيات فى العربيـة ترتيبًـا خارجيًّـا وفقهـا، وهـو مـا يـسميه دارسـوا المعجميـة باسـم الترتيـب الأكـبر (The macrostructure)، الذى يعد شرطًا لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل قيمته المرجعية، ولا يوجد معجم عربي أو أجنبي- قديم أو حديث- قد أهمل هذا النوع من الترتيب" [1].

وإذا ما نظرنا إلى البنية الكبرى أو الترتيب الأكبر على أنه مجموعة "القواعد والقوانين التى تحكم تنظيم المعلومات فى المعجم، بحيث تمكن المستعمل من تحديد موقع المعلومة فى المعجم" على ما يقرره هارتمان [2] فى تعريفه لهذا المصطلح– فإنه بالإمكان أن نقرر أن الطريقين اللذين عرفتهما معاجم المصطلحيات، وهما الترتيب الموضوعى والترتيب الألفبائى– هما الطريقان المألوفان فى بناء المعاجم العربية أيًّا ما كان نوعها.

ومن هنا أمكن القول إن المعجمية الاصطلاحية لم تخاصم منهجية الترتيب التى اتبعتها المعاجم اللغوية العامة.

ومثلما تشير المعجمية إلى شيوع المنهج الألفبائى فى المعجمية الغربية- على حد تعبير هارتمان- [3]، **عندما يقول:**

(The most common format in western dictionaries the alphabetical wordlist).

فإن هذا هو ما حدث مع معاجم المصطلحيات فى العربية، حيث مال أصحابها فى الغالب إلى هذه الطريقة، وإن لم تنف هذه الطريقة الطرق الأخرى، التى تأتى فى مقدمتها المفهومية أو الموضوعية، وهو ذات المعنى الذى يقرره هارتمان [4]، عندما يقول على سبيل الاستطراد :

(Although there are other way of ordering the head words e.g. thematically).

وإذا ما راعينا معيار التيسير على المستعمل، وهو واحد من أشهر المعايير المراعاة فى تقويم المعاجم ونقدها- يمكن أن نقرر أن اختيار طريقة الترتيب الألفبائى النهائى من قبل أصحاب المعاجم، التى طبقتها فى ترتيب المصطلحات، كان معللًا بإرادة تحقيق التيسير على المتعاملين مع هذه النوعية من المعاجم.

---

(1) صناعة المعجم الحديث/ 98.

(2) انظر: المعجم العربى الأساسى (دراسة وصفية نقدية)/ 32.

(3) Dictionary of Lexicography (macrostructure) p 91.

(4) Dictionary of Lexicography p 91

openkandil.com

وقد نادى بتطبيق هذه الطريقة من المعاصرين الدكتور تمام حسان، عندما قال: "وأحب أن أدعو هنا إلى جعل كل كلمة مدخلًا خاصًّا بنفسها، ومن شأن ذلك أن نضع الأمور فى صورتها السهلة بالنسبة لطلاب المعجم، فلا يحتم عليهم أن يصلوا إلى الكلمة من خلال أصلها المجرد"[1]، ولعل سببًا آخر يضاف إلى إرادة تحقيق السهولة والتيسير هو الذى دفع غالب أصحاب معاجم المصطلحيات المتأخرين إلى تبنى طريقة الترتيب الألفبائى النهائى، ربما صح أن نسميه باسم المصطلحات الأعجمية؛ ذلك أن كثيرًا من مصطلحات قسم كبير من العلوم التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية كان منحدرًا إليها من الأمم الأخرى، فيما سمى عند غير واحد باسم علوم العجم أو علوم اليونان، وخروجًا من أزمة البحث عن جذور لهذه المصطلحات الأعجمية- ركن أصحاب هذه المعاجم إلى ترتيب المصطلحات جميعًا وفق منطوقها المستخدم فى بنيات هذه العلوم.

وهذا الذى حدث فى هذه الطريقة أقرب ما يكون إلى اعتبار الجذوع (stems) معيارًا فى الترتيب، وهو التقسيم المقابل لطريقة اعتبار الجذور فى الطريقة التجريدية [2].

وما ينشأ عادة جراء تبنى ترتيب المصطلحات وفق هذه الطريقة غير الجذرية؛ من تشتت لعائلات الجذور المنحدرة من أصل واحد، وتوزعها على مواطن متباعدة- يغلب على أصحاب هذه المعاجم، عن طريق تبنى منهج الإحالات أو الحوالات.

كما تغلب أصحاب هذه المعاجم على ما يمكن أن ينشأ من الخلط أو التداخل المفهومى الناشئ بسبب من وجود مصطلحات (على مستوى الشكل)، مستخدمة بمعان مختلفة فى أكثر من علم، عن طريق النص على العلم الذى يتضمن المعنى الخاص، فإذا كان مصطلح "الشعر" بهذا الرسم مستعملًا فى علم المنطق، وفى علم الشعر والعروض- لزم إيجاد آلية تمنع من خلط مفهومين، تبعًا لاستخدامه فى العلمين، وهو ما أدركه أصحاب هذه المعاجم التى رتبت مصطلحاتها وفق المنهج الألفبائى، حيث نص الجرجانى مثلًا- عند كل مرة يشرحه فيها- على المجال المعرفى الذى يرد فيه، فقال: (الشعر فى اصطلاح المنطقيين) (ص167)، ثم قال: (الشعر فى الاصطلاح)، هكذا بالإطلاق قاصدًا علم الشعر (ص167).

---

(1) الأصول للدكتور تمام حسان/ 287.

(2) الجذع (stem): كلمة لها دلالة واضحة مستقلة، والجذر (root) أصل الكلمة، الذى يحمل نواة المعنى المجرد من أى شىء، وليس له معنى إلا بمعالجته، غير أنه لا يمكن بحال أن نسمى هذه الطائفة من المعاجم المصطلحية التى اتبعت هذا الترتيب بمعاجم جذوع، انظر: Dictionary of Lexicography (root) 120 (stem) 131

(2/ب) البنية الصغرى (الترتيب الداخلى) :

تعرف البنية الصغرى، أو ما يطلق عليه فى الإنجليزية (microstructure) بأنها مجموع ما يمثل معلومات تحت الكلمات فى معجم ما، أو هى: تنظيم ما يتعلق بشكل (form) الكلمة ومعناها (meaning) بشكل عام، مع ضرورة الالتفات إلى ما يمكن أن يرد تحتها من تفاصيل، ويرسمها هارتمان ملخصًا تصورها فى الشكل التالى:

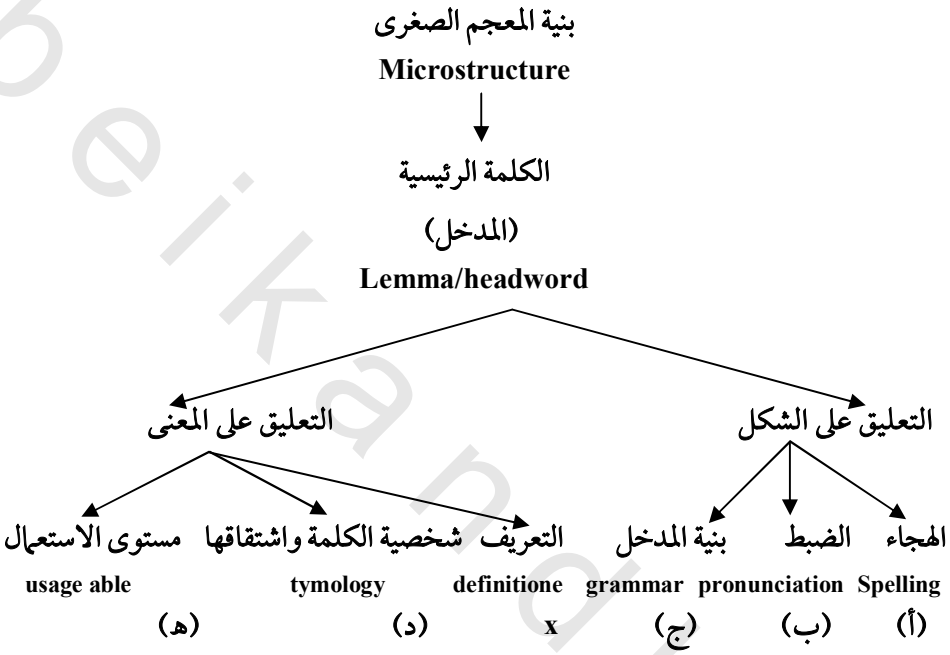

رسم توضيحى لما يتضمنه مفهوم البنية الصغرى للمعجم

من هارتمان Dictionary of Lexicography, 94

وسوف يتوقف البحث فى هذا الفصل عند التنظيم أو التصميم الشكلى للمعلومات، وكيفية تعامل معاجم المصطلحيات مع ما تحت المداخل، مع إفراد طرق شرح المعنى، التى تندرج عادة تحت مسألة (التعريف) فى التعليق على المعنى إلى فصل مستقل لأهميته.

وهذا الذى ترجمناه عن هارتمان معروف فى الدرس المعجمى العربى الحديث، ويمثل مبادئ مستقرة لما ينبغى أن يندرج تحت المدخل، مما هو من صميم مفهوم البنية الصغرى، وهو ما يجمله الدكتور محمود فهمى حجازى فى حقبة متقدمة نسبيًّا من عمر الكتابات المعاصرة حول صناعة المعجم فى مقالته عن (الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات)، يقول: "إن المعجم يقدم معلومات لغوية من هجاء الكلمة... ويقدم المعجم تأصيلًا للكلمة؛ لبيان الأصل والصيغة التى

اشتقت منها، ويقدم معلومات صرفية أساسية عن الكلمة ونوعها، وتصريفاتها، ويقدم معلومات نحوية أساسية" [1]، وكل ذلك وارد تحت القسم المتعلق بالتعليق على ما يخص شكل المداخل.

كما لمس الدكتور حجازى ما يتعلق بالتعليق على المعنى فقرر وجوب الحديث عن "بيان الدلالات، وأنه لابد من التمييز بين الدلالات المختلفة، مع بيان مستوى كل دلالة؛ تفريقًا بين ما هو عام أو خاص منها، ولابد من الإفادة من الشواهد لبيان الدلالات" [2].

كما يجمل الدكتور تمام حسان المعلومات التى يرى وجوب ورودها قائلًا: "نحن نتوقع أن نتعلم من المعجم أمورًا خاصة بالكلمة المرادة، ويمكن تلخيص هذه الأمور فيما يأتى:

1- الهجاء.

2 – النطق.

3- التحديد الجراماطيقى (الصرفى).

4- الشرح" [3].

ثم جاء المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر فأكد هذه المبادئ، وأجمل هذه المعلومات، اعتمادًا على مراجع غربية قائلًا: "تأتى المعلومات الصرفية بعد كلمة المدخل مباشرة، ثم يتم عرض الدلالات فى ثلاث مجموعات تتوالى على النحو التالى: المعانى العامة، ثم المعانى الخاصة أو الاصطلاحية، ثم معانى التعبيرات السياقية... على أن يراعى فى تسلسل المعانى الضبط والدقة"[4].

وقد مر بنا أن شيئًا من هذا التراتب كان قد تحقق فى معاجم المصطلحيات العربية فى أثناء الحديث عن مناهج هذه المعاجم.

وسوف نوزع الحديث عن معلومات ما تحت المداخل فى هذه المعاجم على ما يلى:

(2/ب/1) معلومات التعليق على الشكل، مما يرد تحت المداخل فى معاجم المصطلحيات فى العربية، وسوف نعرض لعناية أصحاب هذه المعاجم من خلال المسائل التالية:

---

(1) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96، وقد كان أسبق المعاصرين هو المرحوم الدكتور محمد أحمد أبو الفرج، فى كتابه المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث (1966م)، ص40 وما بعدها.

(2) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(3) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(4) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

obeikandl.com

(2/ب/1-أ) المعلومات الصوتية.

(2/ب/1-ب) المعلومات الصرفية.

(2/ب/1-ج) المعلومات النحوية.

(2/ب/1-د) معلومات الضبط والهجاء والنطق.

وسوف نكتفى بعدد من الأمثلة مصنفة على الأنواع؛ لبيان ما يمكن استثماره فى المعجمات العربية المعاصرة فى هذا المجال، ويكون نابعًا من تاريخ المعجمية العربية، وقد مر بنا عرض هذه المعلومات مفردة فى أثناء الحديث عن مناهج هذه المعاجم فى الباب السابق. ولا سيما ما يتعلق منها بالضبط والهجاء والمعلومات الصرفية، ونحو ذلك.

[2/ب (1-أ)] المعلومات الصوتية فيما تحت المداخل:

وتتمثل أهمية المعلومات الصوتية فى أنها تقوم بعبء بيان كثير من المسائل المتعلقة بشكل المصطلح نهائيًّا، مما يسهم فى إضاءة أصوله، وما حدث فيه من تغييرات حتى استقر على شكله النهائى الذى ظهر عليه.

وقد كان للتوسع الذى اتسمت به المعاجم المصطلحية، من حيث تعدد أنواع المصطلحات الواردة فيها- أثره فى ظهور العناية بعدد كبير من المعلومات الصوتية، لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما هدف من ورائها إلى بيان أصول هذه المصطلحات التى ذكرت فى أثناء بيان أصول هذه المعلومات.

وقد كانت المعلومات الدائرة حول الإبدال والمماثلة الصوتية- من أكثر المعلومات الصوتية دورانًا فيما تحت المداخل، وقد كانت توظف غالبًا للكشف عن كيفية ظهور المصطلح، وتكوّن بنيته. وإن كان ذلك لا ينفى وجود معلومات صوتية أخرى كثيرة تعكس قدرًا صالحًا من الإحساس بقيمة هذا النوع من المعلومات فى أثناء شروح المصطلحات.

ومن أمثلة حديث هذه المعاجم فى معلومات ما تحت المداخل عن المعلومات الصوتية- ما جاء عن الإبدال، من مثل إدراك كثير منهم لعلاقات التقارب بين أصوات المخارج المتحدة أو المتقاربة. وقد ظهرت هذه المعلومات من بدايات التأليف فى معاجم المصطلحيات، من مثل ما يرويه الخوارزمى فى مفاتيح العلوم (ص100) من قوله: "الملوكية والملوخية: بقلة تشبه الخطمى". ويرجع الاختلاف فى التسميتان إلى صوتى الكاف والخاء، وهما من مخرج واحد هو الطبق، وهما متحدان فى كل شىء، باستثناء الشدة فى الأول والاحتكاك فى الثانى، وهو ما سوغ تبادلهما.

ومثل ذلك تراه فى قوله: "الترياق... ويقال له بالعربية أيضًا الدرياق". وصوتا التاء والدال متناظران فى الهمس والجهر، متحدان فى المخرج وبقية السمات.

ومن شواهد ذلك عند المناوى فى (التوقيف على مهمات التعاريف قوله (ص91): "الأمد والأبد متقاربان"؛ وذلك أن الميم والباء متحدا المخرج، ومتقاربان فى كثير من سماتهما وخصائصهما.

ويقول الكفوى فى (الكليات/ 313): "التحرى، أصله: التحرر"، وهذا التحول كثير فى أبنية العربية؛ سببه المذكور الصحيح هو كراهة توالى الأمثال، فيتخلص منها بتغير آخر الرائين ياءً، ولها نظائر فى مثل: يملل ويملى، ويتسنن ويتسنى، وغيرهما.

ويقول (544): "كل صاد وقع قبل الدال يجوز أن تشمها رائحة الزاى إذا تحركت، وأن تقلبها زايًا سكنت، مثل قصد". فهذه معلومات من الصميم فى الدرس الصوتى الفونولوجى، قائم على ملاحظة قانون المماثلة الصوتية، ربما أسهم فى استيضاح نطق بعض الكلمات الواردة بالمعاجم المختصة.

ومن الأمثلة كذلك ما أورده الأحمد نكرى فى سياق بيان أصل(الآل)، حيث قال: إن الهمزة الثانية أصلها هاء؛ مستعينًا على إثبات أصالة الهاء بقرينة صرفية معتمدة، هى التصغير، يقول (ص147): "الآل: أصله أهل؛ بدليل أهيل؛ لأن التصغير محك الألفاظ يعرف بها جواهر حروفها وأغراضها؛ أى: أصولها وزوائدها، سواء أكانت مبدلة من الحروف الأصلية أو لا، فأبدل الهاء بالألف؛ لقرب المخرج، ثم أبدلت الهمزة الثانية بالألف على قانون آمن". ولعله اتضح من هذا النص الذى طال نسبيًّا أن شيئًا من تعاقب التطور (فى الجانب الصوتى) كان مسئولًا عن صيرورة أهل إلى آل.

ومع الإقرار بقيمة المعلومات الصوتية عمومًا، وهو ما سبق الالتفات إليه فى سياق آخر، يقول: "للمعلومات الصوتية التى ترد تحت المداخل أهميتها فى بيان أمور كثيرة من شأنها- فى مجالنا هذا- أن تفسر كيف تطورت اللفظة، حتى وصلت إلينا مصطلحًا" [1]- فإن ندرتها هنا راجع إلى ما قررناه من تأخر طلب هذه الوظيفة فى قائمة الوظائف، المطلوب من معاجم المصطلحيات الوفاء بها [2].

---

(1) تراث المعاجم الفقهية فى العربية، ص207.

(2) انظر أمثلة أخرى لأثر المعلومات الصوتية فى بيان أصول بعض المصطلحات: مفاتيح العلوم/ 23 (أيس/ ليس) بعد سقوط الهمزة، وانظر: التوقيف (الداية)/ 139 (بغية بالضم والكسر)، وهو تبادل بينهما لقرب سماتهما. وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون 74/1 (أصل الآن)، ودستور العلماء/ 471 (السنة: أصل التاء دال بدليل التصغير/ إدغام بسبب اتحاد المخرج الصوتى).

وقد لوحظ قلة المعلومات الصوتية فى معاجم المصطلحيات، ولعل سر ذلك راجع إلى تأخر الحاجة إلى معرفة ما أصاب الكلمات من تغيير فى مسيرتها من اللغة إلى الاصطلاح، فى قائمة الوظائف المعجمية التى يطلبها مستعمل هذه المعاجم، وهو مستعمل نوعى بشكل ظاهر، لا يعينه فى الغالب معرفة التغييرات الصوتية التى أحاطت بالكلمات التى تحولت إلى مصطلحات، وإنما يعينه الإحاطة بوظائف أخرى تتقدم على المعلومات الصوتية.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن معاجم المصطلحيات- مع اتفاقها جميعًا فى قلة العناية بالمعلومات الصوتية؛ لتصور عدم الحاجة إليها من قبل مستعمليها- متفاوتة فى العناية بها، فعلى حين تكاد تخلو معاجم بكاملها من الإشارة إلى نوع المعلومات الصوتية، وهى ما يمكن أن نسميها بمعاجم المصطلحيات المختصرة كمفاتيح العلوم، للخوارزمى، والتعريفات للجرجانى، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطى- فإن غيرها من المعاجم الاصطلاحية ذات الصيغة الموسوعية اعتنت فى أحيان قليلة بإيراد بعض المعلومات الصرفية، ولا سيما فى الكليات للكفوى، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، ودستور العلماء للأحمد نكرى.

ومسألة الصيغة الموسوعية لمعاجم المصطلحيات المذكورة قديمة، أشار إليها أحمد زكى- رحمه الله-، عندما قال: فى كتابه (موسوعات العلوم العربية) (بولاق سنة 1308هـ مصورة، المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة، سنة 1983م، ص33) فى سياق التعريف بالكليات للكفوى: "ولا يصح أن ننسى كتاب كليات أبى البقاء الذى يدخل فى شرح الألفاظ المصطلح عليها فى جميع الفنون والعلوم بأوفى شرح، وأكمل بيان، ويستطرد فى أثناء ذلك إلى ذكر بعض المسائل المهمة التى دار البحث عليه، وكانت موضوع الخلاف بين العلماء، بحيث إن كتابه جاء معجمًا موسوعيًّا كاملًا".

ومثل ذلك قرره فى حق كشاف اصطلاحات الفنون، وذكر أنهما يجتمعان فى العناية بخدمة المصطلحات، وبالصيغة الموسوعية[1]، مما فسر لنا عنايتهما القليلة بالمعلومات الصوتية، مقارنة بما سبقهما من معاجم المصطلحيات.

[2/ب (1- ب)] المعلومات الصرفية فيما تحت المداخل :

اعتنت معاجم المصطلحيات بكثير جدًّا من المعلومات الصرفية بسبب من أنها تمثل امتدادًا للتأليف المعجمى العام الذى ظهرت فيه عناية كبيرة بوظيفة بيان نوع الكلمة، وما يتعلق بالنوع من معلومات أجملت تحت اسم جامع هو المعلومات الصرفية.

(1) انظر: موسوعات العلوم العربية/ 32-34.

وتحديد الصيغة مطلب مهم لمستعمل معاجم المصطلحيات؛ لأنها تعين على تفهم كثير من معانى المصطلحات، ولا سيما إذا تعلقت المعلومات الصرفية ببيان العلاقات الاشتقاقية بين المصطلح/ المدخل وأصوله وجذوره التى انحدر منها، أو فيما يتعلق ببيان نوع المشتقات، ولا سيما فيما يتعلق بالصيغ المحتملة لتوجيهات مختلفة، مما سوف يسهم فى نشأة ظاهرة المشترك الاصطلاحى، كما سوف يظهر فيما بعد.

وبالإمكان أن نقرر أن المعلومات الصرفية كانت قد توزعت على ما يتعلق بأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال بدءًا من بيان نوع المصطلح الصرفى، ثم بيان نوعه فى قائمة الأسماء أو الأفعال، ثم بيان اشتقاقه، مع عناية خاصة ببيان المشتقات، ثم نقل المعلومات بعد ذلك، فتناول بيان أنواع المصادر، وأسماء الجمع والجنس، وما يتعلق بالنسب والجموع والتصغير والتأنيث والتذكير، إلى غير ذلك من المعلومات التى تسهم فى إضاءة المصطلح قبل شرح معناه.

فمن أمثلة العناية المبكرة بالنص على المعلومات الصرفية، ما نجده فى مفاتيح العلوم، من مثل النص على جمع بعض المصطلحات أو الألفاظ الغريبة الجمع، من مثل قول الخوارزمى (11): "الرقة: الدراهم المضروبة، وتجمع الرقة على رقين، مثل عضين وعزين".

وكذلك ظهرت العناية المبكرة بالنص على الأصول الاشتقاقية التى تعين على موضوع المعنى، انطلاقًا من الحقيقة المقررة القاضية بأن ثمة علاقة بين الكلمة فى المعجم العام، والكلمة نفسها بعد تحولها مصطلحًا فى المعجم المختص، ومن أمثلة ذلك عند الخوارزمى (ص15): "الاستلام، وهو لمس الحجر الأسود، اشتق من السلمة، وهى الحجر، كما قيل من الكحل: الاكتحال".

وهذا وأمثال كثيرة له دال على قدم الأخذ بفكرة الاشتقاق من الجامد فى التطبيقات اللسانية المختلفة، بعيدًا عن الجدل الدائر فى التنظير النحوى والصرفى الذى عرفته الأدبيات الصرفية فى العربية.

وكذلك قوله (17): "التفليس: فعل متعد: من أفلس الرجل إفلاسًا، واشتقاقه من الفلس، كأنما صارت دراهمه فلوسًا، وفلسه غيره تفليسًا". ففى هذا النقل عناية بكثير من المعلومات الصرفية؛ حيث حرص على بيان نوع الكلمة، فنص على أنها مصدر (= فعل)، وبين اشتقاقه، وأصل اشتقاقه، فضلًا عما تطرق إليه من بيان تعديه، على ما فيه من معلومة نحوية بجانب المعلومات الصرفية [1].

(1) انظر كذلك فى علامات عناية مفاتيح العلوم بالمعلومات الصرفية المواضع التالية: 19 (العسل/ العسيلة) (تصغير، وتذكير وتأنيث)، 54 التأريخ (معرب عن الفارسية/ اشتقاق من الأوراج)، 69 الكتسيزود ديوان خراج المياه=

وقد كان لهذا الحضور المتميز المبكر فى معاجم المصطلحيات أثره فى تنامى ذلك الحضور كلما تقدم بنا التاريخ، وتطورت هذه المعاجم، وتنوعت مناهجها وتضخمت أحجامها.

وسنكتفى بعدد قليل من الأمثلة الدالة على قيمة توظيف المعلومات الصرفية فيما تحت المداخل/ المصطلحات، مما رأى أصحاب معاجم المصطلحيات ضرورة ذكره، لما يقدمه من إضاءات للمصطلح قبل تعريفه أو شرح معناه.

يقول الجرجانى فى التعريفات (45 مصطلح 158): "الأصول: جمع أصل".

ومن أمثلة الحرص على بيان نوع الصيغة، وما يلابسها من معلومات اشتقاقية لها أثرها فى بيان المعنى الاصطلاحى بعد ذلك- ما جاء فى سياق التعريف بمصطلح التخارج، يقول (75 م 336): "التخارج: تفاعل من الخروج". فهو فى هذا نص على الأصل الاشتقاقى، وهو المصدر = الخروج، ودل على معنى المشاركة، الذى يقتضى وجود طرفين؛ مما يسهم فى تمثل المعنى الاصطلاحى القاضى بمصالحة الورثة على إخراج بعضهم من الميراث، مقابل قدر منه، وهى المشاركة الواضحة كذلك فى التخارج فى الشركات.

كما جاء عنده (121م 594): "الحقيقة: اسم... فعيلة من حق الشىء، بمعنى فاعلة؛ أى: حقيق، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كما فى العلامة، لا للتأنيث".

وهذه معلومات صرفية مهمة جدًّا، تناولت بيان نوعه، وهو اسم، وأصل اشتقاقه، ومعنى البنية، ثم التدليل على الانتقال إلى الاسمية بطريق التاء، وكلها معلومات مهمة فى بيان تصور المصطلح قبل تعريفه [1].

وقد قلت العناية بالوظيفة التى تقوم بها المعلومات الصرفية [2] فى معجم التعريفات والاصطلاحات، لاعتبارين أساسيين، هما: أنه جاء اختصارًا لتعريفات الجرجانى، ولأنه فى باب

= (معرب)، 71 (عربة/ عرب) (جمع)، 175 الترياق (اشتقاق/ معرب)، 247 المخل (معرب)، 253 بندام (معرب/ اشتقاق)، 254 التخاتج (جمع/ معرب)، وغير ذلك كثير جدًّا.

(1) انظر أمثلة أخرى لعناية الجرجانى بالمعلومات الصرفية فى المواضع التالية: 126 (الحوالة = اشتقاق)، 127 (الحيلة = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 154 (السادة = جمع)، 157 (السفاتج = جمع/ معرب)، 180 (الضرورة = اشتقاق)، 184 (الطيرة = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 192 (العدل = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 223 (القرينة = نوع الصيغة/ اشتقاق/ معانى الأبنية)، 248 (اللقيط = معانى البنية)، 278 (المضارعة = اشتقاق)، 297 (المناسخة = اشتقاق)، 303 (المئونة = اشتقاق/ نوع الصيغة)، 321 (الهيولى = معرب)، 327 (الوضوء = اشتقاق)، 329 (الولي = معانى الأبنية/ نوع الصيغة).

(2) وقد انعدمت العناية بهذا الجانب فى معجم (مقاليد العلوم والحدود) المنسوب خطأ للسيوطى؛ بسبب من الاكتفاء ببيان شروح المصطلحات وتعريفاتها موزعة على أبواب وفصول خاصة للعلوم، التى كانت معروفة متعاطاة فى التراث العلمى عند العرب، وواضح من مقدمة صانعه (ص31) أنه جمعه للوفاء بتعريفات كثير من المصطلحات، وأنه جمعها=

الإيجاز تتقلص العناية بالوظائف المعجمية، حتى لتكاد تنحصر فى الوظيفة الأم، وهى بيان المعنى الاصطلاحى.

ومن الأمثلة القليلة على إيراد المعلومات الصرفية فى بيان صيغة التخارج، والأصل فى اشتقاق (ل 18أ): "التخارج فى اللغة تفاعل من الخروج".

وقد بدأت العناية بالمعلومات الصرفية تنحو منحى الزيادة، مع ظهور معجم (التوقيف على مهمات التعاريف)، للمناوى المصرى (1031هـ)، ويعود ذلك إلى طبيعة السعة التى قصد إليها أصحاب معاجم المصطلحيات فى هذا الوقت المتأخر، وربما بأثر مما سبق من عدد من هذه المعاجم.

ومن أمثلة هذه العناية الواضحة بالمعلومات الصرفية عند المناوى، قوله فى سياق تعريفه لمصطلح الأبدال (الداية، ص29): "الأبدال: جمع بدل". والعناية بذكر الجموع مهم فى كثير مما يتعلق بالمداخل/ المصطلحات.

ومن مثل قوله (ص42): "الاختلاف: افتعال من الخلاف". وهذا نص على الاشتقاق وبيان أصله، وهو فى أحيان ما ينص على التعبير عن الاشتقاق، فيقول (ص51): "الأرض.. مشتقة من أرضت القرحة: إذا اتسعت، فسميت به لاتساعها، وجمعها أرضون". ففى هذا النقل بيان لعدد من المعلومات الصرفية المهمة، التى تتعلق ببيان الأصل الاشتقاقى، ونفى غيره، وبيان الجمع.

ويقول (54): "الأستاذ... عجمية معربة؛ لأن السين والذال البتة لا يجتمعان فى كلمة عربية". ففى هذا النص بيان لأصل الكلمة مدللًا على عجمتها بقرينة عدم اجتماع السين والذال فى كلمة عربية.

وهو ما يؤكده المحبى فى قصد السبيل (119/1) بقوله: "ولا تجتمع سين وذال فى كلمة عربية "[1].

= من زمن الصبا؛ إذ تكون العناية فيه منصرفة إلى طلب تحرير المعانى من دون التفات إلى بقية المعلومات التى تتعلق بغير شرح المعنى، وإذ كان يكتبه أشتاتًا فى أوائل الشباب من مدارسة العلوم والآداب والاندراج فى زمرة الطلاب، ثم كان حظ ترتيبه فيما بعد من دون عناية ببقية الوظائف المعجمية.

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالمعلومات الصرفية عند المناوى فى (التوقيف) فى المواضع التالية: 57 (استطاعة = ميزان صرفى/ اشتقاق)، و66 (الأشربة = جمع)، و67 (شعيرة = معانى الأبنية)، و69 (اصطفاء = ميزان صرفى/ اشتقاق)، و70 (أضحية = ميزان صرفى/ أصل الاشتقاق)، و84 (الإقليدع = نوع البنية/ معرب/ موطن الكلمة)، و76 (الله = علم/ أصله الاشتقاقى)، و92 (الإمساك = اشتقاق)، و95 (أمين = نوع البنية)، و96 (آناء = ميزان صرفى)، و (أنامل = جمع)، و97 (الأنثيان = تأنيث)، و100 (أنموذج = أعجمى)، و101 (أوابد = جمع)،=

ويستمر مبدأ العناية بالمعلومات المتعلقة بالبنية الصرفية، وتزداد مع ظهور معجم الكليات، لأبى البقاء الكفوى 1094هـ.

وقد ظهر إسهام المعلومات الصرفية فى تحديد دلالات الألفاظ التى شرحها الكفوى، حيث استعملها فى كثير من المواضع للتفريق بين الدلالات المتقاربة، وبدا النص عليها ذا أثر حاسم فى إيضاح الدلالات، ومنع الخلط.

ومن الأمثلة على ذلك قوله (ص 29-30): "الجَعْل: إذا تعدى إلى المفعولين يكون بمعنى: التصيير، وإذا تعدى إلى مفعول واحد يكون بمعنى الخلق والإيجاد". ففى هذا المثال اعتمد الكفوى فى التفريق بين دلالتى التصيير والإيجاد على معلومة صرفية نحوية، خاصة بتعدى الفعل، وبدرجات هذا التعدى.

كما أظهرت أمثلة أخرى عنايته بمعانى الأبنية؛ مما يسهم فى استجلاء التعريفات والشروح، يقول (33): "الإبلاغ: الإيصال، وكذا التبليغ، إلا أن التبليغ يلاحظ فيه الكثرة فى المبلغ". ففى

= و102 (أوان = جمع)، 110 (باب = جمع)، و111 (بطل = معانى الأبنية)، و (باغ = أعجمى)، و117 (بخت = أعجمى/ ميزان صرفى)، و118 (بدر = نوع الصيغة/ معانى البنية)، و119 (بدائع = جمع)، و123 (برهان = معانى البنية)، و125 (برطل = ميزان صرفى/ تصحيح صيغة)، و (إبريق = معرب)، و137 (بعوض = اشتقاق، ومباعلة = اشتقاق)، و139 (ينبغى = اشتقاق/ نوع الصيغة)، و145 (بنيان = لا جمع له)، و153 (بيع = مذكر)، و157 (تأييد = اشتقاق)، و159 (تثبيت = ميزان صرفى/ اشتقاق)، و160 (تجارب = جمع)، و207 (تمويه = اشتقاق)، 212 (تواجد = معانى الأبنية)، و222 (ثكول = معانى أبنية)، و229 (الجبار = اشتقاق)، و236 (جيدر = اشتقاق)، و237 (جريرة = معانى أبنية)، و242 (جزوع = نوع البنية)، و248 (جلسة = نوع الصيغة)، و249 (جليس = معانى الأبنية)، و262 (جيل = اشتقاق)، و273 (حرس = جمع)، و281 (حشم = كلمة فى معنى الجمع ولا واحد لها)، و290 (حقيبة = جمع)، و302 (حيرة = اشتقاق)، و319 (خطر = يساوى الفعل)، و327 (خواطر = جمع)، و (خواص = نوع الصيغة)، و338 (دفاع = اشتقاق)، و339 (دكان = معرب/ زيادة النون)، و341 (دنيا = اشتقاق)، و405 (سعيد = اشتقاق)، و420 (سيماء = صيغة مبالغة)، و435 (شكر = قلب مكانى)، و473 (ضريب = معانى الأبنية)، و496 (عارية = اشتقاق)، و520 (كريم = نوع البنية)، و529 (عوارض = جمع)، و530 (عوام = جمع)، و534 (غائط = اشتقاق)، و542 (غوائل = جمع)، و560 (فضيحة = اشتقاق)، و567 (فوهة = اشتقاق)، و581 (قرينة = معانى الأبنية)، و596 (قيامة = نوع الصيغة)، و599 (مكاتب = نوع الأبنية)، و631 (المآثر = جمع)، و631 (مأتم = اشتقاق)، و636 (مثوبة = اشتقاق)، و637 (مجال = اسم مكان)، و638 (مجاهدة = اشتقاق)، و640 (محاسبة = اشتقاق)، و644 (مخالطة = اشتقاق)، و645 (مداراة = اشتقاق)، و646 (مذهب = اسم مكان)، و647 (مردة = جمع)، و651 (مزدلفة = اسم علم)، و660 (مضاربة = اشتقاق)، و680 (منسك = اشتقاق)، و681 (مناصب = جمع)، و687 (مهاجرة = اشتقاق)، و691 (النبى = معانى الأبنية)، و714 (نيارب = جمع)، و730 (التوفى = اشتقاق)، و733 (وكيل = معانى الأبنية)، و734 (ولى = معانى الأبنية)، و750 (يعبوب = اشتقاق).

هذا المثال إقرار بالترادف، أو مشبهه، إذا اعتبرنا ما يقرن بالتشديد من معنى المبالغة، أو الكثرة على حد تعبير الكفوى.

واستعمال المعلومات الصرفية بهذه الطريقة؛ أى باعتبارها سبيلًا معينًا على إيضاح المعنى- كان هو السمة الجديدة التى برزت فى بعض الأحيان، التى حرص الكفوى فيها على ذكر تلك المعلومات الصرفية.

وبجانب ذلك كثر فى الكتاب تحت المداخل العناية بالمعلومات الصرفية التقليدية؛ مما يتعلق بنوع الصيغة، أو اشتقاقها، أو حالها من التذكير والتأنيث أو حالها من الإفراد أو التثنية أو الجمع... إلخ، من غير نص على تعلقها المباشر بالتفريق بين الدلالات.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، يقول الكفوى فى سياق تعريفه للحلم الذى هو الأناة والسكون (404): "وحلُمت عن الرجل أحلم وأنا حليم، وبابه: كرم، ومصدره: الحلم بالكسر: وهو الأناة والسكون مع القدرة والقوة". ففى هذا النص عناية بعدد من المعلومات الصرفية الخاصة بباب الفعل وميزانه، وذكر لمصدره، ولا شك أن هذه المعلومات تهدف إلى التفريق بين صيغ كثيرة، متحدة فى بنيتها من الجذر اللغوى (ح ل م)، من صيغ (الحلم) بضم الحاء، اسم لما يتلذذ به المرء حال النوم، والحلم بفتح الحاء واللام: مصدر بمعنى فساد الجلد.

ومن أمثلة المعلومات الصرفية المندرجة تحت المداخل قوله (687): "الفرض: هو مصدر بمعنى المفعول، ولم يغير لكونه بالمصدر أشهر". ففى هذا المثال بيان لنوع الصيغة، وبيان معناها، وتفسير لسر عدم التحول إلى صيغة (مفروض).

وهذا النوع من المعلومات الصرفية التى تسهم فى بيان معانى المصطلحات إسهامًا غير مباشر؛ أى لا ينص صاحب المعجم على الهدف من ذكرها- كثير جدًّا فى الكتاب[1].

---

(1) انظر الأمثلة التالية فى الكليات/ 19 (الألف = اسم علم)، و29 (الصد = اللزوم والتعدى)، و33 (الإبل = اسم جمع لا واحد له)، و39 (الإثبات = مصدر)، و (المتاع = اشتقاق)، و41 (الاثنان = لا واحد له)، و44 (اجتهاد = ميزان صرفى/ اشتقاق/ معنى البنية)، و48 (الأجير = نوع الصيغة/ معنى الصيغة)، و51 (أجمع = جمع)، و53 (إحسان = نوع البنية/ معنى البنية) و56 (إحباب = اشتقاق) و64 (الخفاء = اسم مصدر/ اشتقاق) و67 (دعوى = نوع البنية/ تأنيث). ووظفت المعلومات الصرفية الخاصة بنوع الألف التى للتأنيث من أجل صحة النطق، فهى لا تنون. و106 (استئناف = اشتقاق)، و107 (استطاعة = اشتقاق)، و113 (إسقاء = معنى البنية)، و141 (الطاقة = نوع الصيغة)، و141 (إطالة = أصل البنية)، و15 (الاعتمال = معنى البنية)، و175 (إلياس = معرب)، و187 (إملاء = إعلال)، و207 (أول = الوزن/ أصلها)، و219 (آية = اشتقاق)، و239 (دكان = معرب)، و240 (باع = التعدى)، و247 (البطالة = معنى البنية)، و248 (البراز = اشتقاق)، و312 (التذكر = مصدر)، و313 (التحرير = معنى البنية)، و329 (المثالب = جمع ومفرد)، و389 (الحل = نوع البنية)، و425 (الخطيئات = جمع سلامة)، و429 (الخلق = مصدر)، و516 (سبحان = اشتقاق/ مما أميت فعله)، و670 (الغناء = نوع الاسم)،=

وإذا كانت العناية بالمعلومات الصرفية فى معجم الكليات للكفوى تنوعت وكثرت ووظفت فى كثير منها؛ لبيان سهمتها وأثرها فى إيضاح معانى الألفاظ والمصطلحات التى وردت تحتها– فإن هذه العناية زادت فيما خلفه من معاجم المصطلحيات، كما نرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ).

وقد ظهرت العناية بالمعلومات الصرفية فى هذا المعجم أكثر تنظيمًا، بحيث كانت تتقدم فى أول الحديث عن مصطلح ما من مصطلحات، إن خلا الكلام من الضبط والهجاء، وإن لجأ المعجم إلى الضبط والهجاء، ثنى بعده بذكر المعلومات الصرفية، والأمثلة على هذا التنظيم وافرة فى ثناياه كما يلى:

يقول التهانوى (71/1 مكتبة لبنان): "الآحاد: جمع أحد"، وهى أول ما ذكره تحت المدخل مباشرة.

ومثل ذلك تراه فى (74/1): "الأئمة = جمع الإمام".

وقد تتعلق المعلومات الصرفية فى أحيان أخرى بنوع الصيغة واشتقاقها وميزانها الصرفى؛ مما يلزم الإلمام به ليعين على الإحاطة بدلالة المصطلح المعرف، ومما ورد فى كشاف اصطلاحات الفنون من أمثلة ذلك قوله (91/1): "الاتباع: مصدر من باب الافتعال". فهو كما نرى فى المثال يحدد نوع البنية، وميزانها الصرفى، مما يعكس الوعى بما وقع فى التاء من إدغام، حيث اتحدت فاء الفعل (وهى التاء) مع تاء وزن الافتعال، وهو ما لخصه بقوله من باب الافتعال، فضلًا عما حققته هذه المعلومة الصرفية من وظيفة الضبط؛ احترازًا من أن تنطق على وزان الإفعال.

ومثل ذلك فى قوله (516/1): "التنبيه: مصدر من باب التفعيل". وهذا النص على نوع البنية والوزن ممهد لما يظهر فى تعريفه من معنى القصد المتضمن فى معلومة التعدى، التى يدل عليها وزن التفعيل، وهو ما ظهر فى تعريف المصطلح، حيث يقول التهانوى: "يطلق فى عرف العلماء على معان، منها: بيان تعريف الشىء قصدًا بعد سبقه ضمنًا على وجه". فهذه القصدية مهد ذكر المعلومة الصرفية المتضمنة فى التفعيل.

وقد تنوعت المعلومات الصرفية المذكورة تحت المداخل تنوعًا ظاهرًا، فطالت بيان المشتقات وغيره، من مثل ما ورد فى الكشاف، فى سياق الحديث عن مصطلح المثبت (1449/2)، حيث يقول: "المثبت: اسم مفعول من الإثبات". وواضح أن بيان نوع المشتق هنا، وبيان أصله الذى

= و687 (الفرض = نوع بنية/ معنى بنية)، و705 (القضاء = نوع الاسم)، و741 (القسطاس = معرب)، و859 (المسح = جمع)، و865 (المختار = نوع الصيغة)، و871 (المن = جمع)، و914 (ناب = اشتقاق)، و923 (الوجود = نوع البنية/ اشتقاق)، وغير ذلك كثير جدًّا تحت مداخل هذا المعجم النفيس.

اشتق منه، أفاد فى تحقيق وظيفة الضبط ولا شك، كما أفاد فى الدلالة على الحاصل من عمل المحاسبين، مما يتطرق إليه نفى، فضلًا عما فى بيان أصل الاشتقاق من فائدة جزء من المعنى الاصطلاحى.

وثمة أمثلة كثيرة جدًّا مبثوثة فى هذا الكتاب الكبير، الذى يعد مثالًا رائدًا فى العناية بالمعلومات الصرفية فى قائمة معاجم المصطلحيات فى العربية[1].

ولم تغب هذه العناية بالمعلومات الصرفية فيما تحت المداخل فيما جاء بعد كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، حيث استمرت العناية بها فى معجم جامع العلوم المشهور، بعنوان (دستور العلماء) للأحمد نكرى (بعد 1172هـ)، وكان الغرض من هذه العناية هو خدمة المصطلحات للضبط، وصحة النطق.

---

(1) انظر الأمثلة التالية فى كشاف اصطلاحات الفنون 99/1 (الإجازة = مصدر)، و100/1 (الاجتباء = مصدر/ وزن صرفى)، و106/1 (الأجير = معنى الصيغة)، و108/1 (الاحتراق = مصدر/ وزن صرفى)، و137 (الارتثاث = مصدر) و176 (أسطوانة = وزن/ أصالة النون منه)،215 (الأصول = جمع)، و247 (الإقليم = جمع)، و254 (الالتفاف = مصدر)، و259 (الإمامان = تثنية)، و274 (انتقاء = ميزان صرفى)، و289 (الأول = إعلال وإبدال)، و293 (الإيضاح = مصدر)، و295 (الإبلاء = اشتقاق/ إعلال)، و306 (الباب = جمع)، و307 (البارح = جمع)، و309 (البثور = جمع)، و312 (بخته = معربة بختج)، و319 (البراز = اشتقاق)، و363 (التابل = جمع)، و378 (التبليغ = ميزان صرفى/ معانى الأبنية)، و401 (التدبيج = اشتقاق/ ميزان صرفى)، و414 (ترجمة = إلحاق)، و427 (تسامع = ميزان صرفى)، و449 (تصحيح = اشتقاق)، و485 (التعزير = اشتقاق)، و501 (التقوى = إبدال)، و511 (التناثر = مصدر/ ميزان صرفى)، و516 (التنيه = مصدر/ ميزان صرفى)، و518 (التنزه = مصدر/ ميزان صرفى)، و519 (التنوين = اشتقاق)، و521 (التهيج = مصدر/ ميزان صرفى)، و530 (التوشيح = مصدر/ ميزان صرفى)، 535 (التيامن = مصدر/ ميزان صرفى)، و673 (الحسى = النسب)، و765 (الخنازير = جمع)، و(خنثى = اشتقاق/ ميزان صرفى/ تأنيث)، و766 (الخواتيم = جمع)، 780 (دانق = معرب دانك، وأدبيلة = تصغير للضبط)، و815 (دينار = اشتقاق) إبدال النون ياء منعًا للبس مع المصادر التى على فعال)، و831 (الذهنُية = النسبة/ التأنيث)، و840 (الرُّب = جمع)، و841 (الربا = نوع الاسم)، و843 (الرجاء = نوع الاسم)، و865 (الرصد = جمع)، و866 (الرضاع = اشتقاق/ نوع الصيغة)، و907 (الزكاة = ميزان صرفى/ اشتقاق وأصله/ نوع الصيغة)، و920 (السائل = نوع الصيغة/ أصل الاشتقاق)، و956 (السفاتج = جمع/ معرب/ أصلها الأعجمى)، و985 (السَّنون = جمع)، و993 (السياسة = مصدر/ اشتقاق)، و998 (السير = جمع)، و1051 (الشيطان = اشتقاق/ ميزان صرفى).

وهناك أمثلة أخرى كثيرة دالة على العناية بالمعلومات الصرفية فى كشاف اصطلاحات الفنون ورد فى المجلد الثانى من طبعة لبنان (1996م)، منها: 1056/2 (الصبا = نوع الاسم)، و1057 (الصبائى = جمع)، و1060 (الصحابى = نسبة/ نوع البنية/ معنى البنية/ جمع)، و1074 (الصديق = مبالغة)، و1077 (الصغرى = تأنيث)، و1106 (الصيد = مصدر/ معنى الصيغة)، و1157 (العارية = اشتقاق/ نسبة)، وإلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المبثوثة فى الكتاب فيما تحت المداخل.

ومن أمثلة العناية بمعلومات البنية فى كتاب دستور العلماء ما يلى: يقول الأحمد نكرى (طبعة لبنان، 1997م، ص6): "الإباق: مصدر، من أبق العبد: إذا هرب، والفاعل منه آبق". ويتضح فيه بيان نوع الصيغة، وبيان الأصل الاشتقاقى الذى انحدرت منه، ثم بيان نوع الصيغة (آبق)، وهى اسم فاعل، وهذا البيان جاء بسبب من كثرة دوران هذه الكلمة فى كتب الفقه.

وفى أحيان أخرى يقرن المعلومات الصرفية بمعلومات الضبط؛ تمييزًا للمصطلحات، وتفرقة بينها؛ منعا للبس، وتمييزًا للمعانى من مثل قوله (ص12): "الأبصار، بالفتح: جمع البصر، وبالكسر: مصدر أبصر". حيث فرق بين لفظين متشابهين تمامًا، فجاءت المعلومات المتعلقة بالجمع فى حال فتح الهمزة، والمتعلقة ببيان نوع اللفظ- وهو مصدر- مع بيان أصله الذى اشتق منه؛ ليفرق بين المصطلحين، وتكرر ذلك فيما أورده تحت مصطلح الأخبار، يقول (ص 56): "الأخبار، بالفتح: جمع الخبر، وبالكسر مصدر من باب الإفعال". وواضح أن المعلومات الصرفية هنا تهدف- فى المقام الأول- للتفرقة بين اللفظين، وإن أسهمت هذه المعلومات أيضًا فى إضاءة ما يتعلق بدلالة كل من اللفظين.

وفى الكتاب أمثلة كثيرة للمعلومات الصرفية فيما تحت المداخل أسهمت فى بيان معانى المصطلحات فى المقام الظاهر، كما أسهمت فى تصحيح ضبطها[1].

---

(1) انظر الأمثلة التالية للمعلومات الصرفية الواردة تحت المداخل فى دستور العلماء، ص91: (الاستثناء = اشتقاق)، و119 (الأشراط = جمع)، و120 (الإشراقيون = جمع)، و121 (الأشربة = جمع)، و122 (الأشياء = جمع/ اسم جمع)، و123 (الأطهار = جمع)، و127 (أضحية = ميزان صرفى/ إعلال/ أصل الاشتقاق)، و134 (الأعلام = جمع)، و138 (الأقانيم = جمع/ أصل المعرب)، و147 (آل = استعمال التصغير فى الكشف، أصل الجذر اللغوى)، و157 (الإمالة = مصدر/ اشتقاق)، و167 (الإملاء = اشتقاق)، و168 (الأمهات = جمع)، و186 (الأهواء = جمع)، و (الأوتاد = جمع)، و187 (الأوداج = جمع)، و192 (الإيغال = اشتقاق)، و194 (الأيمان = جمع)، و(الإيمان = مصدر (تفرقة بين المعانى بالحركات)، و200 (الإيهام = نوع الصيغة/ اشتقاق)، و208 (البرادين = جمع)، و218 (البغاة = جمع)، و246 (التروية = مصدر/ اشتقاق)، و270 (التعقيد = مصدر)، و279 (التقديم = مصدر)، و290 (التنوين = مصدر/ ميزان صرفى)، و292 (التوابع = جمع)، و322 (الجرد = جمع)، و (الجرصن = دخيل)، و (الجرموق = أصل تعريبه/ والتدليل على عجمتها)، و345 (الحادث = نوع المشتق/ أصل الاشتقاق)، و350 (الحج = نوع البنية/ وأثر اللهجات فى اختلاف البنية)، و370 (الحصول = نوع الصيغة/ أصل الاشتقاق/ باب الفعل)، و381 (الحلول = مصدر/ أصل الاشتقاق)، و406 (الخطاءين = تثنية)، و415 (الخوارج = جمع)، و416 (الخيل = جمع من غير لفظه)، و419 (الداعر = أصل الاشتقاق)، و420 (الدجال = الصيغة للمبالغة)، و425 (الدقائق = جمع)، و434 (الديانات = جمع)، و437 (الذبائح = جمع)، و459 (الريب = اسم لا مصدر/ مصدر من أصل راب يريب)، و468 (السادة = جمع)، و471 (السنة = جمع/ التصغير كدليل)، و474 (السرقة = أصل الاشتقاق/ الباب الصرفى لفعله)، و484 (السماعى = نسب)، و502 (الشجة = جمع)، و512 (الشفعة = معنى البنية)، و51 (الشورى = مصدر)، و521 (الصابئون = جمع)، و532 (الصريح = معنى البنية/ اشتقاق)، و566 (الظهار = أصل الاشتقاق)، و578 (العدة = أصل الاشتقاق)، و580 (نوع البنية/ تفسير عدم إدغام=

والملاحظ فى نهاية الأمر أن المعلومات الصرفية المدرجة تحت المداخل تنتمى جميعًا إلى أبنية الاسم؛ وذلك أمر ربما يفسره كون المصطلحات عمومًا من أبنية الأسماء، مفردة ومركبة، ولم توجد مصطلحات منقولة عن أبنية الأفعال إلا فى النادر جدًّا، وهو ما يفسر عدم ظهور كثير من المعلومات الصرفية المتعلقة بأبنية الأفعال.

ومما هو جدير بالذكر أن المعلومات الصرفية- فى كثير من الأحيان- استعملت لغرض تحقيق وظيفة تصحيح النطق، بمعنى أن لجوء كثير من معاجم المصطلحيات فى بعض الأحيان لذكر الميزان الصرفى، أو نوع الصيغة، أو باب الفعل الصرفى- كان بهدف الضبط؛ طلبًا لتحقيق وظيفة من وظائف العمل المعجمى، ألا وهى تصحيح نطقه.

وقد تم تناول هذه المعلومات الصرفية كثيرًا جدًّا، مما يلزم ذكره؛ للإحاطة بطبيعة المداخل اللغوية، وقد تركزت المعلومات الصوتية حول ما يلى:

1- بيان الأصل الاشتقاقى، وبيان الفعل، وبيان أصل الألف ما بين الواوى واليائى.

2- بيان ضبط الفعل، عن طريق ذكر بابه فى أحيان كثيرة.

3- التفرقة بين المذكر والمؤنث فى بعض الأحيان.

4- ذكر جموع الكلمات، ولا سيما الجموع التكسيرية.

5- ذكر المشتقات، وفى مقدمتها المصادر، والصيغ الملبسة، المحتملة للمعانى المختلفة، فى مثل فعيل، التى بمعنى فاعل أو مفعول.

6- التفرقة بين المصادر وأسماء المصادر أحيانًا.

لكن كل تلك المعلومات وغيرها- مما حرص على ذكره أصحاب المعاجم الاصطلاحية- لم تخضع لترتيب دقيق أو غير دقيق، بمعنى أنه لم يوجد منهج معين حكم ترتيب هذه المعلومات الصرفية، وإن غلب مجيئها فى صدارة التعريف تحت المداخل مباشرة.

= الدالين بسبب خوف اللبس بالمصدر)، و594 (العصبات = جمع)، و648 (الغنم = جمع/ لا مفرد له)، و661 الفرائد = جمع)، و 666 (الفرسخ = أصله قبل التعريب)، و675 (الفعل = مصدر/ أصل اشتقاقه)، و687 (القانون = أصل الصيغة قبل تعريبها)، و688 (قبول = مصدر شاذ)، و696 (قسم = مصدر/ التفرقة بين المعانى بالحركة)، و788 (الماذيانات = جمع/ أصل قبل تعريبه)، و874 (المفلس = أصل الاشتقاق)، و875 (المفوضة = أصل الاشتقاق)، و899 (المناسخة = ميزان صرفى/ أصل الاشتقاق)، و982 (الوقف = مصدر/ أصل الاشتقاق)، و928 (المولى = نوع الصيغة/ أصله الاشتقاقى).

[2/ب (1- ج)] المعلومات النحوية:

ظهرت العناية بالمعلومات النحوية فى كثير جدًّا من المعاجم العربية على اختلاف مناهجها، سواء أكانت هذه المعاجم لغوية أم اصطلاحية، وما يؤكد ذلك ما تراه عند الدكتور محمد أحمد أبى الفرج، الذى يقول فى كتابه (المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث) (ص75)، وهو من الدراسات المبكرة جدًّا فى العصر الحديث، التى التفت فيها صاحبها إلى دراسة المعاجم العربية القديمة على ضوء معطيات صناعة المعجم: "والناظر فى المعاجم العربية يدرك- بوضوح- أنها تبين كثيرًا مما يدخل فى دائرة الدراسة النحوية، وإن كان يسمى النحو فى كتابه باسم الإعراب محشيا على استعماله بقوله: "نقصد بهذه التسمية ما يقال عنه عادة النحو".

وقد عنى أصحاب معاجم المصطلحيات بإيراد كثير من المعلومات النحوية، التى استهدف ذكرها إضاءة كثير من المداخل مما رأى المعجميون المختصون لزومها، فيما ينبغى أن يرد تحت مدخل من المداخل.

وقد تنوعت المعلومات النحوية تنوعًا لا بأس به، فطالت معلومات التذكير والتأنيث فى الجملة، والتعدى واللزوم؛ لاعتبار العمل النحوى، ومعلومات الإعراب والبناء، وغير ذلك.

ومن المهم كذلك أن نبين أن حجم المعلومات النحوية- مقارنة بمعلومات الصرف- جاء قليلًا، ولعل ذلك طبيعى فى إطار أن المعجم فى النهاية مدوّنة مفردات، وليست مدونة نصوص.

ومن أمثلة ما حرص أصحاب معاجم المصطلحيات على ذكره ما يلى:

يقول المناوى فى التوقيف (ص39) حول سبب دوران مصطلح الاحتمال عند الفقهاء على معنيين، مفسرًا ذلك بمعلومة نحوية تتعلق بالتعدى واللزوم، وهى وإن كانت لها مدخل صرفى لكن متعلقها النحوى أوضح؛ لما يترتب عليها من عمل نحوى، يقول: "الاحتمال فى اصطلاح الفقهاء يستعمل بمعنى الوهم والجواز، فيكون لازمًا، وبمعنى الاقتضاء والتضمين، فيكون متعديًا، نحو: يحتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوهًا".

فهذه التفرقة بين دلالتى المصطلح مرتكزة على معلومات نحوية من الضرورى الاحتكام إليها، وهو ما فعله المناوى.

وربما كان استعمال مصطلحات النحو طريقًا لضبط الصيغة أو المصطلح، من مثل قول المناوى (ص46) فى أثناء تناوله مصطلح الأذان: "قال ابن برى [1]: أَذّن العصر بالبناء للفاعل خطأ، وصوابه: أُذّن بالعصر، بالبناء للمفعول مع حرف الصلة".

(1) من غير عزو فى لحن العوام/ 199 (25)، وعنه من غير عزو أيضًا فى تصحيح التصحيف/ 91. (69). وكما هنا فى غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى/ 15 (8).

وما حدث فى هذا النص هو تصويب النطق، أو ضبطه عن طريق الاعتماد على معلومات نحوية ومصطلحات نحوية.

وكذلك نرى عند المناوى تفسيرًا لبعض المصطلحات اعتمادًا على المعلومات النحوية، من مثل قوله (ص47) فى أثناء حديثه عن مصطلح الإذن: "أذنت للعبد فى التجارة، فهو مأذون له. والفقهاء تحذف الصلة تخفيفًا، فيقولون: العبد المأذون". فتفسير حذف شبه الجملة له مما سمى بصلة اسم المفعول؛ بسبب من التخفيف- أمر شائع فى التراث النحوى لدرجة يرقى معها التخفيف أن يشكل نظرية حاكمة فى الدرس النحوى، ولاسيما فى تعلقاتها بالحذف[1].

كما ظهرت المعلومات النحوية تحت المداخل عند أبى البقاء الكفوى، فيما عرض له من مصطلحات لأغراض كثيرة، حققت عددًا من الوظائف المهمة المنوط بالمعجم الاصطلاحى أن يحققها.

ومن أمثلة العناية بإيراد المعلومات النحوية فى سياق الشروح التى تحت المداخل أو المصطلحات، ما أورده الكفوى فى أثناء حديثه عن التبديل (ص31)، يقول: "والإبدال والتبدل: إذا استعملا بالباء، نحو: أبدل الخبيث بالطيب، وتبدل به- فلا تدخل الباء حينئذ إلا على المتروك". فهذه المعلومة المتعلقة بضوابط تخص هذا التركيب، مقصود من ورائها انضباط الدلالة الناتجة من الجملة؛ منعا لمادة الفساد الدلالى، فدخول الباء على المتروك مسألة تركيبية هادفة إلى تحقيق ضبط للمعنى.

وفى حديثه عن مصطلح الاستكانة (ص105)، يقول: "قيل هو افتعل من كان التامة، والنص على نوع كان هنا ضرورى؛ لبيان حقيقة هذا المصدر، ولقطع الانتظار لما تطلبه كان الناسخة من معمولين، هما اسمها وخبرها، فكان فى ذكر المعلومة النحوية الخاصة بتمام فعل "كان" لازم فى هذا السياق؛ تتميمًا لإدراك حقيقة المصطلح.

وفى كثير من الأحيان يوظف الكفوى بعض المعلومات المتعلقة بالتراكيب أو النحو؛ لاستثمارها فى بيان الدلالة، من مثل حديثه عن مصطلح الإشفاق (ص120)، الذى يقول فيه "الإشفاق: عناية مختلطة بخوف، فإن عُدِّى بمن فمعنى الخوف فيه أظهر كما فى: ﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [سورة الأحزاب: 72/33]، وإن عدى بعلى، فمعنى العناية فيه أظهر". فهذه

(1) انظر: ظاهرة التخفيف فى النحو العربى/ 274. وانظر أمثلة أخرى فى المناوى (الداية)/ 109 (الباءة = حذف المضاف)، و(الباب = إضافة للتخصيص)، و117 (بخ = بناء وحركة بناء)، و153 (بيع = إسناد)، و223 (ثلث = تأنيث العدد مع المعدود، وتذكيره)، و561 (الفطر = حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، و109 (الباء = حذف مضاف) (الباب = إضافة تخصيص).

الملاحظات المستنبطة من استقراءات النصوص والتراكيب هى نواتج من بعض عمل النحاة فى أبواب اللازم والمتعدى وحروف المعانى، والتعلق النحوى، وظفت هنا لخدمة الدلالة.

ومن الحق أن نقرر أن الكفوى اعتنى عناية ظاهرة بالمعلومات النحوية، بدرجة تفوق غيره من معاجم المصطلحيات العربية[1]، والمقصود بها المعلومات غير الداخلة فى تعريف المصطلحات المنتمية معرفيًّا لعلم النحو فى هذا المعجم أو ذلك؛ لأنها حينئذ جزء من الشروح.

وقد استمرت العناية بالمعلومات النحوية فى سياق التعريفات التى وردت تحت المصطلحات فى واحد من أشهر معاجم المصطلحيات- التى ارتقت بالمعجمية المختصة العامة عند العرب- وهو معجم كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، حيث حرص على ذكر كثير من المعلومات النحوية فيما تحت المداخل، كان لها أثرها فى خدمة المعنى الاصطلاحى.

ومن أمثلة هذه العناية التى أولاها كشاف اصطلاحات الفنون للمعلومات النحوية فى أثناء تعريفات المصطلحات المختلفة ما يلى:

* فى سياق حديثه عن مصطلح الإحصان (113/1) اضطر إلى بيان دلالة الإضافة فى تعبير (شرائط الإحصان)، فقال: "واعلم أن الإضافة فى قولنا: شراط الإحصان بيانية؛ أى: الشرائط التى هى الإحصان". فبين المراد من وراء التركيب الإضافى عن طريق بيانه نوع الإضافة، وهو نوع معلومات نحوية استثمرها على طريق إضاءة المعنى، وأن شرائط الإحصان هى متممات معنى الإحصان" [2].

وكذلك نجد توظيفًا للمعلومات النحوية فى سياق تعريفات المصطلحات فى دستور العلماء، للأحمد نكرى، وأمثلة ذلك قوله فى مفتتح حديثه عن مصطلح أصول الفقه (ص125): "مركب إضافى، ثم نقل من التركيب الإضافى، وجعل عَلَمًا على العلم المخصوص". وقد لجأ الأحمد

---

(1) انظر: الكليات/ 187 (الامتلاء = تمييز)، و207 (أول = تحكيم من فى بيان أصل فعل التفصيلية)، و223 (إبلاء = تعدية فعله بمن)، و224 (أيضا = مفعول مطلق/ حال)، و240 (باع = التعدى لمفعولين/ زيادة حرف جر)، و327 (ثان اثنين = تركيب إضافى)، و354 (الجماع = الإضافة/ الإسناد)، و386 (الاختزال = حذف الفاعل والمفعول)، 403 (حاش لله = إعرابه)، و435 (خصوصًا = حال بمعنى خاصا/ مفعول مطلق)، و482 (رويدا = صفة/ حال)، و516 (سبحان = مفعول متروك مضمر)، و663 (غير = شرط إضافتها).

(2) انظر أمثلة أخرى للمعلومات النحوية فى كشاف اصطلاحات الفنون كما يلى: 364/1 (تأثير الوصف = إضافة النوع إلى الوصف والحكم بيانية)، و531/1 (التوضيح = عطف بيان للإيضاح/ وعطف بيان للمدح)، و575 (الجمع مع التفريق والتقسيم = النكرة فى سياق النفى تعم)، و694 (الحكم = فارق ما بين إدراك الحكم وإدراك المركب التقييدى الذى هو من قبيل الإضافة)، و951 (السرقة = إعراب الحال فى بيت لأبى الطيب المتنبى)، و1307/2 (القرآن = معنى الإضافة)، و1518 (المزابنة = إعراب حرص على تمييز النسبة)، و1804 (الوقف = يخادعون الله جملة صفة إن لم نقف/ ومعلومات نحوية أخرى)، و1815 (اليمين = إعراب يمين غموس؛ تركيب إضافى أو توصيفى).

نكرى إلى هذه المعلومة النحوية؛ لأن المعرفين للمصطلح قد ينظرون إليه باعتباره مكونًا من (مضاف ومضاف إليه)، وهو الظاهر من قوله فيما بعد: "فله تعريفان (أى: علم أصول الفقه): تعريف باعتبار الإضافة، وتعريف باعتبار أنه علم"؛ ومن ثم كان لازمًا أن ينص على هاتين المعلومتين النحويتين فى مفتتح حديثه عن المفهوم الخاص به؛ لأنهما سيوجهان الحديث فيما بعد.

والملاحظ على منهجية إيراد هذه المعلومات أنها عشوائية، غير خاضعة لمنهج معين، وإنما يحكمها إرادة واضع المعجم الذى يقدر الضرورة الملجئة إلى ذكر بعض من معلومات النحو فيما تحت المداخل؛ لتحقيق أغراض جزئية متعاونة، يمكن توزيعها على وظائف الضبط، أو التفريق بين مصطلح وآخر، أو إعراب شاهد، أو جملة لها تعلق مباشر بالمصطلح موضع التعريف، إلى غير ذلك من الأغراض الجزئية[1].

وكل هذه الأغراض الجزئية التى تقوم المعلومات النحوية بالوفاء بها- تهدف إلى غاية أصيلة، هى الإسهام فى بيان مفهوم المصطلح، حتى أمكن أن نقرر أن المعلومات النحوية فى كثير من المواضع جزء أصيل من بنية شروح المصطلحات، وجزء أصيل لا يفهم التعريف، أو يدرك بغيرها.

وإذا كانت المعلومات النحوية تختلف العناية بها كمًّا وكيفًا فى المعاجم المختلفة، تبعًا لاختلاف المستعملين- فإن هذه المعلومات جاءت – فى المجمل– مناسبة لطبيعة المستعمل، الذى وضعت هذه المعاجم من أجله؛ إذ إن الوظيفة المركزية التى يطلبها مستعمل معاجم المصطلحيات، تكاد تنحصر فيما يلى:

أ- معرفة المعنى الاصطلاحى لمصطلح ما فى علم بعينه.

ب- التفريق بين معانى مصطلحات متقاربة.

---

(1)انظر أمثلة لهذه المعلومات النحوية فى دستور العلماء/ 95 (الاستخدام = إعراب بيت: فسقى الغضا)، و13 (الاستعانة = التفرقة بين باء الجر التى للاستعانة والتى للسببية)، و104 (الاستغراق = الإضافة)، و142 (الأقرب فالأقرب = إعراب الأقرب الأولى مبتدأ خبره محذوف تقديره: أولى من الأبعد)، و198 (الإيمان: كلام طويل فى الاستثناء بمناسبة إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة الذاريات: 35/51-36]، و220 (بنو الأخياف = إضافة)، و355 (حدة = ونصبها فى (على حدة) غلط فاحش!)، و457 (رمضان = إضافة/ علم)، و471 (سبحان = إعرابه)، و534 (الصلاة = إضافة أهل وآل)، و560 (الطهر المتخلل = إعراب بعض العبارات)، 6450 (الغرة = إعراب "تجب غرة نصف عشر الدية")، و710 (القلب = إعراب "ولا يك موقف منك الوداعا")، و720 (قوس قزح = تركيب إضافى/ أو تركيب مزجى)، و761 (لا ريب فيه = تأكيد لفظى)، و778 (ليس للنساء من الولاء = إعراب "أو جر ولاءً معتقهن")، و875 (ما جرى = إعراب)، و837 (المسح = إعراب آية)، و961 (هلم = إعراب: "جرا" م له/ مصدر)، و967 (الواجب = تقع الجملة الشرطية حالًا).

ج- التفريق بين معانى مصطلحات يختلف حولها أصحاب مذهب عن غيرهم فى علم ما.

وقد كان حرص أصحاب معاجم المصطلحيات واضحًا فى باب توظيف المعلومات النحوية تحت المداخل فيها بشكل عام.

[2/ب (1- د)] معلومات الضبط:

معلومات الضبط جزء من العناية التى ينبغى على صانعى المعجم أن يحققوها فى إطار ما يسمى بالبنية الصغرى، وهى معلومات خاصة بشكل المدخل، وهى مهمة جدًّا على طريق إدراك معنى هذا المدخل أو ذاك.

وإذا كانت المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية تقوم بالوفاء بجزء من التعليق على شكل المداخل- فإن معلومات الضبط والهجاء أو الإملاء لها أثرها الحاسم فى هذا المجال على وجه التعيين.

وقد لجأ أصحاب معاجم المصطلحيات إلى استثمار معلومات الضبط فى كثير من الأحيان؛ لتوضيح المداخل أو المصطلحات فى سبيل تعريفها، وتحريرها، وتدقيق معانيها.

وقد تنوعت طرق التعليق على شكل المداخل، فيما يتعلق ببيان الضبط أو كيفية النطق، لتشمل الطرق التالية:

أ- ضبط المصطلح بطريقة التقييد، أو الكتابة.

ب- ضبط المصطلح بطريقة الضبط الصرفى.

ج- ضبط المصطلح بطريقة الضبط النحوى.

د- ضبط المصطلح بطريقة استدعاء مثال شهير، لا مجال للخطأ فيه.

ولم يخل معجم من هذه المعاجم- مادة الدراسة- من اللجوء إلى توظيف هذه الطرق؛ طلبًا لتحقيق نطق صحيح للمصطلح، وسوف نمثل بما ورد فى هذه المعاجم من ضبط، بهذه الطرق المتنوعة كما يلى: يقول الخوارزمى فى مفتتح تعليقه على مصطلح (الرقة) فى فصل الزكاة (ص11): "الرقة على بناء الصفة: هو الدراهم المضروبة، فأما الورق بفتح الراء: فهو المال من دراهم أو إبل أو غير ذلك. وتجمع الرقة على: رقين، مثل: عضين وعزين". ففى هذا المثال استعمل الخوارزمى طريقتين من طرق الضبط، حيث ضبط الرقة، ثم الرقين باستعمال مثال مشهور على الألسنة أحال عليه، فعندما قال إن الرقة على بناء الصفة، كان يقصد أن يشير إلى أن نطقها مساوٍ لنطق الصفة المتداول على الألسنة، وضبط الورق بطريق الكتابة أو التقييد عندما

نص على فتح الراء، وإن كان تقييده جاء ناقصًا؛ إذ حقه وصفًا للراء هو (المهملة) لإمكان تصحفها إلى الزاء.

ويقول فى مثال آخر مستعملًا طريق الضبط الصرفى (ص12): "الكسعة: على وزن فُعْلة: هى العوامل من الإبل والبقر والحمير". حيث ضبط مصطلح الكسعة عن طريق ذكر ميزانها الصرفى. ومنه قوله أيضًا (ص12): "الجارة: هى الإبل التى تجر بأزمتها، فاعلة، بمعنى مفعولة". فالتعليق بذكر الميزان الصرفى للجارة- وهو الفاعلة- أسهم فى بيان ضبط المصطلح، وبقية المعلومات الصرفية، أسهمت فى بيان المعنى[1].

واستمر التعليق على شكل المصطلحات، ببيان طرق نطقها عند الشريف الجرجانى فى معجمه (التعريفات)[2]، فى مثل قوله (ص 102): "الجزء بالضم: ما يتركب الشىء منه ومن غيره ... وبالفتح: حذف جزأين من الشطرين".

واللجوء إلى الضبط هنا بالتقييد، أو ببيان حركة الجيم، وإن أدى إلى بيان نطق المدخل نطقًا صحيحًا- فإنه استعمل تمييزًا بين المعانى، وهو القانون المستقر فى غالب التفريق بين معانى الأبنية العربية، وهو ما يمكن تخليصه بقولنا: إن الكلمات العربية تعبر عن المعانى المتعددة بالحركات المختلفة، فكان تقييد حركة الجيم وسيلة للتفرقة بين المعانى.

ويفعل ذلك مرة أخرى عن طريق استعمال طريق الضبط الصرفى باستدعاء مثال مشهور على الألسنة فى قوله (ص179): "الضحكة بوزن الصفرة، من يضحك عليه الناس، وبوزن الهمزة: من يضحك على الناس". ففى هذا النموذج استعمل الجرجانى كلمتين شائعتين، هما: الصفرة

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى مفاتيح العلوم: ص14 (أوقية = على وزن أثفية)، و18 (ألية = فعيلة)، و72 (الغرب = بالغين معجمة)، و143 (الكم = بتشديد الميم)، و166 (الأطرية = قال بعضهم بكسره على بناء : زبنية)، و207 (الشكل القطاع = بفتح القاف وتشديد الطاء)، و213 (الغميصاء معجمة الغين غير معجمة الصاد)، و214 (الفرغان = بإعجام الغين)، و238 (المثنى = بفتح الميم وتخفيف النون).

وقد خلت (الحدود الطبية) لابن هبة الله الطبيب، وغيرها، من أى عناية بمعلومات الضبط؛ لاختصاره وإيجازه الشديد، وقد اكتفى بالوظيفة الأم فقط، وهى التعريف بالمصطلحات من دون التعريج على أى من المعلومات الشكلية.

ومثله فى ذلك (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم)، المنسوب للسيوطى، مع حاجة كثير من مداخله إلى الضبط.

(2) انظر أمثلة أخرى فى التعريفات: ص 180 (قرطاس = بضم القاف وكسرها)، و184 (الطيرة = كالخيرة وزنًا)، و188 (العارية = بتشديد الياء)، و196 (العقر = بضم العين)، و199 (العلاقة = بكسر العين وفتحها)، و210 (الغيبة = بكسر الغين)، و217 (فناء = بالكسر)، و223 (القران = بكسر القاف)، و (القرينة = فعيلة)، و224 (القسم = بفتح القاف)، و252 (المبارأة = بالهمزة، وحكمها خطأ)، و255 (المتقابلة = بكسر الباء)، و264 (المخدع = بكسر الميم)، و (المخلص = بفتح اللام = المصفون من المعاصى، وبكسرها المخلصون فى العبادة)، و295 (الملك = بكسر الميم)، و303 (المئونة = مفعلة وليست مفعولة)، و329 (الولى = فعيل).

والهمزة؛ لبيان صحة نطق المصطلحين، ثم كان هذا الضبط سبيلًا للتفرقة بين معنى اسم المفعول المستكن فى الأولى، واسم الفاعل المستكن فى الثانية.

وقد استمرت العناية بالتعليق على شكل المداخل أو المصطلحات، وازدهرت مع ظهور معاجم المصطلحيات المتأخرة؛ ربما للإحساس بقيمة وظائف من مثل الضبط والهجاء، وربما للتوسعة على المستعملين فى العمل بمبدأ التيسير، وربما بسبب من تفشى الضعف فى العربية فى العصور المتأخرة بعد القرن العاشر الهجرى، وربما بسبب من عدم إرادة الإيجاز والاختصار، التى كان العمل عليها فى معاجم المصطلحيات فيما قبل القرن العاشر.

ولكن المهم فى هذا السياق هو أن وضوح أهمية الوظائف المعجمية المختلفة كان ماثلًا حاضرًا فى معاجم المصطلحيات فى هذه الحقبة التاريخية المتأخرة؛ وهى إما امتداد لما كان حاضرًا فى تطبيقات المعجمية العامة العربية المزدهرة، وهو الراجح، وإما إرهاص بما سوف تحرص عليه المعجمية المعاصرة فى البيئات المختلفة.

وفى هذه المرحلة يظهر معجم (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى المصرى، الذى أظهر عناية بالتعليق على شكل غالب مداخل معجمه فى جانب الضبط، وتصحيح النطق، ومن أمثلة ذلك ما يورده فى التعليق على مصطلح الاختلاف (ص42): "الاختلاف: افتعال من الخلاف؛ هو تقابل بين رأيين فيما ينبغى انفراد الرأى فيه". والتعليق بكلمة افتعال هو ذكر للميزان الصرفى للمصطلح، وهى طريقة للضبط استثمرت فيها المعرفة الصرفية لضبط النطق والهجاء، فضلًا عما أشار إليه التعليق من معلومات صرفية من مثل المصدرية، ومن مثل الدلالة على معنى البنية... إلخ.

ومن أمثلة استثمار المعلومات النحوية فى ضبط بعض الكلمات قوله فى التعليق على مصطلح الأذان (ص46): "قال ابن برى [1]: أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ، وصوابه، أذن بالعصر بالبناء للمجهول، مع حرف الصلة". فاللجوء إلى التقييد بالبناء للفاعل جاء بديلًا عن مثل قولنا بفتح الهمزة وتشديد الذال المعجمة المفتوحة، واللجوء إلى التعبير بالبناء للمجهول جاء بديلًا لقولنا بضم الهمزة وتشديد الذال المعجمة مع الكسر.

ومن أمثلة عنايته بالتعليق على شكل المداخل بإيضاح معلومات هجائها قول فى سياق تعريفه مصطلح الأرض (ص51): "ولا عبرة بقول من قال: سميت أرضًا؛ لأنها ترض بالأقدام؛ لأن الرض مكرر الضاد، ولا همزة فيها". فكان الميل إلى بيان فارق ما بين هجاء

(1) فى غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى/ ص 15، فقرة 8: "ويقولون : أَذَّن العصرُ وصوابه أُذِّن بالعصر".

الأرض، وما زعم أنه أصل لاشتقاقها، وهو الرض سبيلًا؛ لرد هذا الزعم ونقضه؛ أى أن التعليق على معلومات الهجاء كان طريقًا لرد بعض الأقوال، ولكنه فى الوقت نفسه كشف عن هجاء المدخل.

وهناك أمثلة كثيرة جدًّا ضبط فيها المناوى مداخل معجمه أو مصطلحاته، مستعملًا طريقة التقييد أو الكتابة، أو النص على كيفية ضبط الكلمة ببيان حركة الحرف من الكلمة من مثل (ص139): "البغية: بالكسر وتضم: الحالة التى يبغيها الإنسان".

وقوله (ص395) "السبح: بسكون الموحدة"، أى بسكون الباء المعجمة من مثل أسفل بنقطة واحدة.

وقوله (ص472): "الضر: بالفتح والضم: ما يؤلم من الجسم".

وقوله (ص547) : " الفاره: بكسر الراء: الحاذق بالشيء".

ويظهر من بعض هذه الأمثلة عدم كفاية طريقة الضبط بالتقييد فى مثل المثال الأخير؛ إذ كان حقه أن يزيد فيقول المهملة؛ منعًا لتصحيفها بالزاء المعجمة.

كما لجأ المناوى فى بعض الأحيان إلى طريقة الضبط الصرفى أى باستدعاء كلمة شهرة، واتخاذها معيارًا لضبط المدخل أو المصطلح المعلق عليه، يقول (ص234): "الجدب: كالمحل: وزنًا ومعنى، وهو انقطاع المطر، ويبس الأرض".

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن العناية بمبدأ الضبط والهجاء، وتنوع أشكال هذه العناية– قد استقر، وصار أصلًا لا يفرط فيه مع ظهور معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالتعليق على شكل المداخل فى باب الضبط وتصحيح النطق فى التوقيف للمناوى، ص27: (الإبان = بالكسر والتشديد: الوقت)، و28 (الذب = بالتشديد: المرعى)، و30 (الإبكار = بالكسر: المبادرة لأول شيء)، و35 (الإجانة = بالتشديد: وعاء غسل الثياب)، و47 (الإذن = بالكسر: رفع المنع)، و50 (الأرجل = الأبيض الرجل من الخيل)، و51 (الآرفة = بالضم = الحد الفاصل بين الأرضين)، و52 (الإزاء = بكسر الهمزة = الحذاء)، و57 (الاستطاعة = استفاعلة)، و59 (العدوى = بالفتح)، و(الإسكة = كسدرة)، و67 (الإشفاء = بالكسر = القرب من الهلاك)، و69 (والاصطفاء = افتعال)، و75 (الإعراب = بالكسر)، و80 (الآفق = بالمد = البالغ النهاية فى الكرم)، و85 (الكل = بالضم = المأكول)، و88 (الألف = بكسر اللام = الحق تعالى)، و(وبسكون اللام = كمال العدد بكمال ثالث رتبة)، و90 (الإمارة = بالكسر = الولاية/ وبالفتح = علامة)، و92 (المسك = بالتحريك)، و93 (الأم = بالضم = الوالدة/ الأصل)، و94 (الأم = بالفتح = القصد)، و95 (آمين = بالقصر)، و98 (الأنس = بالضم)، و108 (إى = بالكسر = كلمة لتحقيق كلام متقدم)، (وبالفتح = كلمة تفسيرية)، و109 (الباء = بالمد)، و115 (البحث = كفلس = الخالص)، و117 (البخت = الحظ وزنًا)، و117 (بخ = مبنى على الكسر (معلومة نحوية هدفها تصحيح النطق)، و120 (البدو = كفلس = خلاف الحضر)، و121 (البذلة = كسدرة/ البراح = كسلام)، و122 (البردعة = بدال مهملة ومعجمة !) و (البر = بالكسر = الخير) و (بالضم =

= القمح)، و123 (البربر = كجعفر)، و (البرهان = كالرجحان)، و125 (البرطيل = بكسر الباء = الرشوة)، و128 (البزر = ويفتح) ومعنى هذا أنها مكسورة)، و133 (أبو بصير = كرغيف = من أسماء الكلب)، و134 (البضع = بالضم = جملة من اللحم تقطع/ وبالكسر = قطعة من العشرة)، و (البطر = محركًا) و140 (البقعة = بالضم)، و141 (البكاء = بالمد)، و (البلاء = ككتاب)، و146 (البهرج = كجعفر)، و148 (الجسمانى = بالياء)، و153 (البيعة = بالفتح = بذل الطاعة للإمام/ وبالكسر مصلى النصارى)، و154 (البين = بالفتح = وصل وفرقة/ وبالكسر = ما انتهى إليه البصر من حدث)، و159 (التثبيت = التفعيل)، و163 (الحرمة = بالكسر = المنع للدناءة/ وبالضم = المنع للعلو)، و164 (التحفة = بضم التاء وفتح الحاء)، و170 (الترجيح من رجح بالتثقيل)، و173 (الترك = بالضم)، و177 (التشكيك = بالشدة والضعف)، و210 (التنفس = إدخال النفس بالتحريك)، و218 (التيه = بالكسر/ التيهاء = بالفتح والمد)، و219 (ثبت = بسكون الباء = للمتثبت فى أموره وبفتحتين = للعدل الضابط)، و222 (الثقل = كقفل)، و (الثكول = فعول)، و228 (جبار = فعال)، و231 الجبلة = بالكسر والتشديد = الطبيعة)، و232 (الجثمان = بالضم)، و235 (الجد = بالكسر ضد الهزل)، و236 (الجدى = بالفتح ويكسر = ذكر ولد المعز)، و237 (الجذع = بالكسر = ساق النخلة)، و (الجريرة = فعيلة)، و (الجرة = بالكسر = ما يخرجه البعير فيجتره) و238 (الجرس = كفلس) و239 (الجرم = بالضم = اكتساب الإثم)، و (لا جرم = بالتحريك = لابد)، و240 (الجرية = بالكسر = حال الجريان)، و241 (الجزاف = بالكسر = بيع مجهول الكيل)، و(بالضم = المساهلة)، و242 (الجزع = محركًا = الحزن)، و244 (الجسر = بفتح أو كسر = المعبر)، و245 (الجشاء = كغراب = صوت وريح يخرج من فم الشبعان)، و246 (الجعالة = بتثليث الجيم)، و247 (الجفاء = بالضم = ما يرمى به الوادى إلى جوانبه/ وبالفتح = الغلط فى العشرة)، و248 (الجلسة = بالفتح للمرة/ وبالكسر للنوع والحال (الهيئة)، و265 (الخبأ = بالتحريك = خاصة الملك)، و268 (الحجة = بالضم = البرهان) والمحجة = بفتح الميم = جادة الطريق)، و271 (الحذر = محركا)، و277 (الحزن = بالفتح = الأرض الخشنة/ وبالضم = الغم)، و281 (الحصباء = بالمد = صغار الحصى)، و289 (الحقو = بفتح = موضع الإزار)، و306 (الخبر = بتحريك = الحديث المقول/ وبضم فسكون = العلم بالشىء من جهة الخبر/ وبالكسر = المعرفة بالباطن من الأمور)، و307 (الخيل = محركة = الفساد والذى يلحق الإنسان)، و308 (الخدر = بتحريك = استرخاء العضو)، 309 (المخدع = بتثليث الميم = بيت فى بيت لحفظ الأشياء)، و319 (الخطل = بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة = فاسد القول)، و336 (الخمرة بالضم لغرفة = حصير صغير)، و334 (الدَّحر = بفتح فسكون = الإبعاد)، و355 (الربع = بضمتين وسكون الثانى تخفيف)، و361 (الرخصة = كغرفة)، و362 (الردئ = كفعيل)، و366 (الرضوان = بكسر الراء وتضم)، و376 (الرهن = بفتح ثم سكون)، و377 (الروح = بالفتح = ما تلتذ به النفس/ وبالضم = اسم للنفس)، و383 (الزبد = بفتحتين = رغوة البحر/ الزبد = كقفل = ما يخرج من اللبن بالمخض)، و395 (السبح = بسكون الموحدة = المر السريع)، و396 (السبط = بالكسر = ولد الولد)، و405 (السعيد = فعيل)، و406 (السقر = بفتح فسكون = كشف الغطاء/ وبكسر فسكون = الكتاب/ وبفتحتين = الخروج للارتحال)، و408 (السقط = بالتحريك = الخطأ)، و413 (السلم = بكسر فسكون = الصلح)، و436 (أشكل = بالألف)، و441 (الشوى = كالنوى = الأطراف)، و473 (الضريب = فعيل)، و479 (الضبع = بفتح الموحدة = الدنس)، و507 (العدو = بفتح فسكون = التجاوز)، و511 (العرنين = فعلين بكسر الفاء)، و353 (الغداء = بالمد)، و572 (القبض = معجمة = إكمال الأخذ/ بمهملة = التناول بأطراف الأصابع)، و577 (القدوة = بالكسر والضم = الاقتداء بالغير)، و584 (القصم = بالقاف = كسر الشىء فى طوله)، و587 (القطر = ويقال قتر بالتاء)، و626 (ألمح = بالألف)، و663 (المطهرة = بكسر الميم وفتحها = كل إناء يتطهر به)، و667 (المغص =

ومثل ذلك الاهتمام بالتعليق على ما يتعلق بجانب ضبط النطق - نراه فى معجم الكليات لأبى البقاء الكفوى، الذى يقول مثلًا فى تعليقه على صحة نطق (الأب) ص28: "الأب" بالفتح والتشديد: ما رعته الأنعام".

حيث قيد ضبط هذه الكلمة عن طريق النص على ذلك كتابة، بيان فتح الهمزة، وتشديد الباء الموحدة، ويستعمل طريقة الضبط بالمثال الشهير فى قوله (ص33) "الإيالة: ككتابة: السياسة". ويقول فى تعريف (ص41): "الأثال = كسحاب وغراب: المجد والشرف". ففى هذين النموذجين يتضح أن الكفوى دل أن المدخل (الإيالة): مكسور الهمزة مفتوح الياء المثناة التحتية، عن طريق الإحالة إلى كلمة مشهورة؛ لتصحيح نطقها على الألسنة، وهى كلمة الكتابة التى استعملها مثالًا لضبط المدخل الذى يعلق عليه.

وفعل ذلك فى الدلالة على أن المدخل (الأثال): له نطقان، عن طريق التمثيل على هذا النطق بكلمتى: سحاب وغراب، فدل ذلك على أن الأثال يمكن نطقها بفتح الهمزة والثاء، أو بضم الهمزة وفتح الثاء معًا!

كما استعمل الكفوى فى ضبطه لكثير من مداخل معجمه طريقة الضبط بتقييد حركات الحرف التى يرى حاجتها إلى ذلك، عن طريق توظيف بعض المعلومات الصرفية فى مثل قوله (ص35): "أتيته على الأمر بالقصر = وافقته". فاستعمال تعبير بالقصر معناه عدم مد الصوت بالهمزة، وهى طريق لتصحيح النطق والهجاء، ويقول فى مثال آخر (ص35): "أتبع: بقطع الألف = بمعنى اللحوق". واستعمال مصطلح قطع الألف له أثره فى ضبط نطق همزة هذه الكلمة من جانب، وفى تصحيح هجائها أيضًا.

والغالب على ضبطه للكلمات استعمال طريقة الكتابة، أو تقييد ضبط حروف الكلمات، بالنص على حركاتها وسكناتها كتابة، كما مر فى أول مثال هنا[1].

= بسكون = وجع بالأمعاء/ والفتح عامى)، و671 (المقلة = كغرفة = شحمة العين التى تجمع سوادها وبياضها)، و723 (الورطة = بسكون الراء = الضيق)، و749 (اليسرة = بالفتح = الجهة)، وغير ذلك من الأمثلة.

(1) انظر أمثلة أخرى فى الكليات، للتعليق على شكل المداخل ببيان ضبطها ما يلى، ص28: (إبان = بالكسر والتشديد = حين)، و (الإياب = بالضم = معظم السبل)، و33 (الإبلة: بالكسر: العداوة، وبالضم = العاهة)، و35 (الإتباع = بالتخفيف = اللحوق)، وص40 (الجرح = بالضم والتسكين)، و(الأثرة = بالضم = المكرمة)، و (آثرت = بالمد)، و41 (الأثمد = بفتح الهمزة وضم الميم = اسم موضع)، و (بكسرهما = حجر يكتحل به)، و48 (المستأجر = بفتح الجيم = الأجير) (آجرته = غير ممدود)، و51 (أجمع = بضم الميم = مجموع جمع)، و57 (احتضر = مبنى للمجهول)، و67 (الإدلاج = بالتخفيف = سير أول الليل/ وبالتشديد: سير آخره، والدعوى = على وزن فعلى)، و79 (أرنى = بكسر الراء = بصرنى/ وبسكونها = أعطن)، و174 (ملحق = الفتح أحسن)، و208 (الأولى = بالفتح)، و246 (البضع = بالضم = الجماع)، و247 (البكاء = بالمد: خروج الدمع مع الصوت/ البكا = بالقصر =

وقد بلغت العناية بمعلومات النطق والهجاء قمتها عند التهانوى فى معجمه الموسوعى (كشاف اصطلاحات الفنون)، وفيما يلى أمثلة متنوعة دالة على هذه العناية، ودالة كذلك على تنوع طرق الضبط المتبعة فى هذا المعجم.

يقول التهانوى فى التعليق على مصطلح الآخر (1/ 71): "الآخر: بالمد وفتح الخاء المعجمة: اسم خاص للمغاير بالشخص؛ فالقول بمد الألف احتراز من احتمالات أخرى، من مثل تصور قصرها، والقول بفتح الخاء المعجمة احتراز من تصور تصحيفها، لو سكت عن قيد المعجمة؛ لاحتمال التباسها بالحاء، لو لم ينص على قيد الإعجام".

ويقول أيضًا فى التعليق على مدخل الآدم (1/ 71): "الآدم: بالمد والدال المهملة: رجل أسمر حنطى اللون، واسم نبى هو أب لجميع البشر".

ويقول أيضًا فى التعليق على الآمة (1/ 74): "الآمة: بالألف الممدود، والميم المشددة عند الأطباء: تفرق اتصال يحدث فى الرأس ويصل إلى الدماغ".

= دمع)، و248 (البطالة = بالفتح = الشجاعة)، و250 (البطريق وككبريت = القائد الرومى) (وجاثليق = بفتح المثلثة)، و313 (التجسس = بالجيم = السؤال عن العورات/ والتحسس = بالحاء المغفلة = استكشاف العورات بالنفس)، و323 (الثقل = كالعنب = ضد الخفة/ ثقل = ككرم)، و329 (الثمام = بالضم = نبت ضعيف)، و (الثلة = بالضم = القطعة من الناس/ وبالفتح = القطعة من الغنم)، و344 (الجثمان = بالثاء المثلثة)، و350 (مطبق = بالكسر = ممتد)، و303 (الجبرية = بالتحريك)، و (الجبار = بالضم والتخفيف = الهدر)، و356 (جنف = كفرح = مال عن الحق)، و (الجناية = بالكسر كالكتابة)، و326 (الحقيقة = فعيلة)، و383 (الطاغوت = على وزن فعلوت)، و389 (الحل = بالكسر = الحلال/ وبالفتح = الحلول)، و398 (الكلف = كالكرم = شدة الحب)، و404 (الحمام = كشداد)، و (الحمام = كهوان = ذوات الأطواق)، و407 (الحنين = بالفتح = الشوق/ وبالتصغير (أى = بضم الحاء المهملة وفتح النون وسكون الياء المثناه التحقيق) = واد معروف)، و (الحنان = كسحاب = الشوق)، و454 (مذمة = بكسر الذال من الذمام/ وبالفتح = من الذم)، و479 (الرعاف = بالضم = الدم الخارج من الأنف)، و481 (الرواء = بالفتح = الماء العذب/ وبالضم = المنظر الحسن = وبالكسر جمع ريان)، و486 (الزكاء = بالهمز = النماء)، و490 (زهد فيه = كمنع وسمع وكبر)، و497 (السنة بالضم والتشديد = الطريقة) و499 (السنة = بالكسر والتخفيف = ابتداء النعاس)، و539 (الشرب = مثلث الفاء (يقصد الشين) = إيصال مالا يتأتى فى المضغ إلى الجوف)، و543 (الصباغ = بالصاد، وكذا بالسين = كل شىء اصطبغت به)، و564 (صه = بالتنوين = اسكت تماما/ وبلا تنوين = اسكت)، و571 (الضمير = فعيل = العقل؛ لكونه مستورًا)، و582 (طهر = مثلث الهاء = اغتسل)، و610 (وعلم به = كسمع = أدرك)، و627 (علا يعلو = كدعا يدعو = فى المكان)، و654 (عنى به = مبنيًّا للمفعول)، و669 (الغيبة = بالفتح: الاستتار/ بالكسر = الاغتياب)، و705 (القضاء = ممدود ويقصر = إتمام الشىء)، و730 (القصم = بالقاف = كسر الشىء من طوله)، و803 (المشمت = بالمعجمة والمغفلة = الداعي لأحد بخير)، و853 (الملك = ككتف وأمير وصاحب = ذو الملك)، و910 (النساء = بالفتح والمد = التأخير)، و923 (الوجود من وجد الشىء على صيغة المجهول)، و944 (الوديعة = فعيلة)، و962 (الهراء = بالضم وراء مهملة ممدودًا مهموزًا = المنطق الفاسد)، و1003 (فعل = كزمن = لمن صار له كال).

ففى كل ما مر استعمل (كشاف اصطلاحات الفنون) طريقة تقييد ضبط تلك المداخل عن طريق كتابة كيفية نطقها؛ احترازًا من التباسها بغيرها.

وعن طريق استعمال مثال مشتهر على الألسنة ضبط (كشاف اصطلاحات الفنون) عددًا آخر من المداخل فى مثل قوله فى التعليق على مدخل الأبنة (90/1): "الأبنة: بالضم وسكون الموحدة، مثل الحمرة ". فتعبير مثل الحمرة: المقصود من ورائه تصحيح نطق هذا المدخل على وفاق نطق لفظ الحمرة.

وفى أحيان أخرى يمكن استثمار بعض المعلومات الصرفية لتقود إلى تصحيح النطق، من مثل قوله فى التعليق على مدخل الاتفاقية (97/1): "الاتفاقية: بياء النسبة: هى قضية شرطية متصلة". فالتعليق عليها بأنها بياء النسبة، يمكن أن يقصد من ورائها، نطقها بياء مشددة؛ إذ ياء النسبة مشددة.

ومثل ذلك المثال تجده مثلًا فى التعليق (110/1): على الأحدية عندما يقول: إنه بياء النسبة، أى: لابد من نطقه بتشديد الياء، لا بتخفيفها.

وفى أحيان أخرى يلجأ إلى ضبط بعض المداخل عن طريق ذكر أوزانها الصرفية، من مثل قوله فى التعليق على مصطلح الاستتباع (143/1): "الاستتباع: هو مصدر من باب الاستفعال"، وهو عند أهل البديع من المحسنات المعنوية، ويسمى بالمدح الموجه". فالتعبير بقوله: إنه من باب الاستفعال، هو فى الحقيقة ضبط عن طريق الميزان الصرفى.

ومثل ذلك قوله فى التعليق على مدخل الاستصناع (104/1): "الاستصناع: هو استفعال من الصناعة". ولاشك أن التعليق بعبارة هو استفعال حقق بعضًا من الوظائف المعجمية، منها الضبط وتصحيح النطق، بالإضافة إلى الإشارة إلى معنى الصيغة؛ أى: الإشارة إلى معنى طلب الصنع.

وقد يجمع التهانوى هذه الطرق مجتمعة فى سياق واحد فى التعليق على بعض المداخل، فى مثل تعليقه على مدخل الأسطوانة (176/1)، حيث يقول: "الأسطوانة = بضم الهمزة، وهى أفعوالة، مثل أقحوانة". ففى هذا التعليق استعمال للتقييد بكتابة حركة الهمزة، واستعمال للمثال الصرفى بميزان المدخل المتمثل فى أفعوالة، ثم استدعاء مثال شهير فى النطق على الألسنة، كما فى مثال أقحوانة، الذى هو على وفاق أسطوانة، إلى غير ذلك من أمثلة متنوعة[1].

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالضبط والهجاء فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى فيما يلى (176/1): (إسطرلاب: بالسين المهملة/ وبعضهم يبدلها صادًا: ميزان الشمس)، و211 (الإصبع: بكسر الهمزة وفتح الموحدة: هو نصف سدس المقياس عند الرياضيين)، و213 (الأصل: بفتح الأول وسكون الصاد المهملة: ما يبنى عليه غيره)، و230=

ولم تغب هذه العناية بمعلومات الضبط- التى ظهرت عند أصحاب معاجم المصطلحات- عند خاتمتهم المتمثلة فى معجم فى جامع العلوم، الملقب بدستور العلماء للأحمد نكرى، الذى عاش فى القرن الثانى عشر الهجرى، وشهد نهايته، مما يرشح ويقوى فكرة استثمار هذه المعجمات للإفادة منها فى المعجمية المختصة العربية المعاصرة.

وقد استعملت فيه طرق الضبط المختلفة التى سبق النص عليها سلفًا، وإن كانت طريقة التقييد- بكتابة حركات حروف المداخل أو المصطلحات- هى الطريقة التى غلبت عند الأحمد نكرى، يقول فى التعليق على مدخل الأخبار (56): "الأخبار: بالفتح جمع خبر، وبالكسر = مصدر من باب الإفعال". ففى هذا المثال قيد المصنف ضبط الهمزة فى المرة الأولى بالنص على انفتاحها، وفى الثانية بالنص على انكسارها، ثم زاد الأمر وضوحًا ببيان الوزن الصرفى، وقد أدى اللجوء إلى الضبط وظيفة مهمة، هى التفرقة بين المعانى المختلفة، عن طريق بيان اختلاف الحركات والضبط.

= (الاعتكاف: افتعال: اللبث)، و235 (الإغماء "بالميم" تعطل القوى المدركة والمحركة، و245 (الاقتضاب "بالضاد المعجمة كالاجتناب": الانتقال مما افتتح به الكلام إلى الغرض المقصود)، و250 (الأكلة "بفتح الألف وسكون الكاف": علة على صورة قروح)، و293 (الإيضاح = بالضاد المعجمة من باب الإفعال: التوضيح)، 303 (الأيمن بالفتح المثناة التحتية الساكنة = حصول الجسم فى المكان)، و309 (البتول = بالفتح وبالمثناة الفوقانية = العذراء)، و223 (البرزخ = بفتح الأول والثالث على وزن جعفر = زمان ما بين الموت إلى النشور)، و340 (البطح = بالفتح وسكون الطاء المهملة عند القراء = الإمالة)، 351 (البيت = بالفتح وسكون الياء المثناة التحتية = عيال الرجل وبيت الشعر والمنزل)، و362 (التابعى = بالياء المشددة = من لقى الصحابى مؤمنًا ومات مسلمًا)، و378 (المتبيين = على وزن تفعيل = الكشف)، و414 (الترجمة = فعلله بفتح التاء والجيم = بيان لفة ما بلغة أخرى)، و472 (التطبيق = كالتصريف = الطباق)، و518 (المنتج = باللام ثم بالتاء ثم بالنون ثم بالجيم = اسم شهر فى تاريخ الترك)، و620 (الحجاب = بالكسر والجيم المفتوحة المخففة)، و681 (الحصف = بفتح الحاء والضاد المهملة = الجرمان)، و721 (الحباء بالفتح والياء المثناة التحتانية = انكسار وتغير يعترى الإنسان من تخوف ما يعاب به أو يذم)، و843 (الرجاء: بالفتح والجيم والقصر والمد أيضا = الطمع)، و960 (السكة = بالكسر والتشديد فى الكاف: الطريق)، و1018 (الشرع = بالفتح وسكون الراء المهملة = مجموع ما جاء به الدين)، و1051 (الشيعة = بالكسر وسكون المثناة التحتية = فرقة من كبار الفرق الإسلامية ناصروا عليًّا، وقالوا بإمامته بعد النبى صلى الله عليه وسلم) 1053/20 (الصاحب = بالحاء المهملة = الصديق)، و1056/2 (الصبا = بفتح الصاد والباء الموحدة وقصر اللف = ريح ربيعية من جهة الشوق)، و1103 (الصوم وبفتح الصاد وسكون الراء الإمساك المخصوص)، 1206 (العلة = بالكسر وتشديد اللام = المؤثر فى أمر ما)، و1315 (القسم = بفتح القاف وسكون السين = التسوية بين الزوجات)، و1420 (المؤمن = على صيغة اسم المفعول من التفضيل = الحديث الذى يقول الراوى فى إسناده حدثنا فلان أن فلان)، و1545 (المشبهة = على صيغة اسم الفاعل من التفضيل = فرقة إسلامية شبهوا الله بالمخلوقات سبحانه)، و1659 (المنطق = وبضم الميم وكسر الطاء = عند المهندسين المقدار الموضوع للمعيار التقدير)، و1756 (الوتر = بكسر الواو وفتحها وسكون الثاء المثناة الفوقانية = خلاف الشفع)، 1805 (الولاء = بالكسر = المتابعة).

ويقول فى التعليق على مدخل (الأضحية) (127): "الأضحية = بضم الهمزة وكسرها: على أفعولة، وفى الصحاح (ضحى 2407/6) عن الأصمعى = أن فيها أربع لغات:

أضحية بضم الهمزة وكسرها؛ كالأوقية، وضحية... كهدية، وأضحاة: كأرطاة).

ففى هذا التعليق المطول وفاء بمعلومات النطق لهذا المصطلح الفقهى، مستعملًا فيه طريق التقييد بالنص على الحركات التى رأى المعجم حاجتها إلى الضبط، وطريق التمثيل بالمشهور من النماذج على الألسنة، وهو ما يحقق اختصارًا وإيجازًا، مقارنة بالحيز المكانى، الذى يشغله تقييد الحروف بالنص على حركاتها أو ضبطها.

ويقول فى التعليق على مدخل (الأمارة) 157: "الأمارة: بالفتح وتشديد الميم: فرح من الباعثة التى هى القوة المحركة، وبدون التشديد لغة = العلامة". ففى هذا التعليق بين معجم (جامع العلوم) ضبط المدخل عن طريق كتابة حركات الهمزة، وبيان ضبط الميم وكيفية نطقها، ثم فرق بين المصطلح الأول (الباعثة) والثانى، عن طريق التفرقة أولًا بين ضبط كل منهما.

وإذا كان الغالب على جامع العلوم ضبط الحرف أو بعض الحروف من الكلمة- فيما يرى أنه محتاج إلى ذلك- فإنه يخالف طريقته تلك عندما يجد كلمة غريبة وغير شائعة، فينص على ضبط حروف الكلمة كاملة، فى مثل تعليقه على المدخل (بنطاسيا) (220)، إذ يقول: "بنطاسيا: بتقديم الباء الموحدة وكسرها، وسكون النون، وكسر السين، وفتح الياء: لغة يونانية، بمعنى لوم النفس، اسم للحس المشترك". ففى هذا التعليق ضبط لكل حرف منها ضبطًا دقيقًا، لا مدخل لالتباسه بغيره، والسكوت عن حركة الطاء سببه أن الفتح فيه ميسور تقديره؛ لأنه متبوع بألف مد، لا يمكن أن يأتى معها إلا الفتح، وفى التعليق أيضًا بعض معلومات الهجاء، نراه فى النص على تقديم الباء، ولعلها طريقة قديمة يمكن أن تقوم مقام الكتابة الصوتية المعاصرة، التى تهدف إلى ضبط النطق وتصحيح الكلمة، ولاسيما فى المعجمية الثنائية.

ويقول فى التعليق على مصطلح (البين) 224: "البين: بفتح الأول وتشديد الثانى: "لغة": الظاهر كمال الظهور". ففى هذا التعليق نص الأحمد نكرى على ضبط الباء الموحدة التحتية فعال، بفتح الأول اختصارًا، وتوفيرًا لكلمات الضبط التى فصلناها؛ لندلك على مراده، وهكذا فعل فى النص على ضبط الياء المثناة التحتية، بقوله بتشديد الثانى؛ تحقيقًا للغرض نفسه[1].

(1) انظر أمثلة أخرى للتعليق على المداخل بمعلومات الضبط والهجاء وتصحيح النطق فى جامع العلوم/ 12: (الأبصار بالفتح = جمع بصر/ وبالكسر = مصدر /أبصر)، و23 (أبو مضر = بفتح الميم وفتح الضاد المعجمة = أستاذ الزمخشرى)، و27 (الإجارة = بالكسر فعالة بمعنى الأجرة)، و28 (الجرم = بكسر الجيم = الفلك)، و32 (الأحد = بفتح الهمزة والحاء المهملة = غير المتعدد)، و79 (الإذن = بالكسر = الإعلام)، و134 (الأعلام = بالفتح جمع=

والملاحظ من تتبع هذه العناية بالتعليق على شكل المداخل، أو بالتعليق على بعض ألفاظ المعلومات المستعملة تحتها فى سبيل الشرح، أو التعريف- أن وظيفة بيان الضبط، وتصحيح النطق، وبيان تهجئة كثير من الألفاظ فى معاجم المصطلحيات، تحققت بأجلى صورها.

وقد تنوعت أشكال بيان هذا الضبط ما بين ضبط تقييدى بكتابة ضبط حروف كلمات المداخل- وهو الشكل الذى غلب على طرق بيان صحة النطق- وبين ضبط نحوى، باستعمال بعض المعلومات النحوية؛ بغرض بيان تصحيح النطق لا غير، وبين ضبط باستثمار المعرفة الصرفية من ميزان صرفى، أو نوع اشتقاق؛ بغرض الضبط، وبين استدعاء أمثلة من مشهور الألفاظ الدائرة على الألسنة؛ ليتحرر بها ضبط المدخل، أو اللفظ المشكل المحتاج إلى الضبط.

والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع الإقرار بوفرة معلومات ما تحت المداخل التى كان شغلها الأكبر الوفاء بضبط الكلمات، أو تصحيح نطقها، أو هجائها- فإن هذه المعرفة جاءت غير منضبطة بقواعد حاسمة ولا مطردة، كما كانت هذه المعلومات غير خاضعة لمنهج بعينه، بمعنى أنها كانت خاضعة لإحساس المعجمى صاحب المعجم، صحيح أنه يمكن عزو هذا الإحساس إلى روح العصر، وطبيعة المستعملين فى عصر ما من العصور، لكن ذلك الإحساس مع فرض ظهوره بتأثير من روح المستعملين- لم يكن واضحًا ولا محدد القواعد ولا المعالم.

ومن ناحية أخرى، فإن تعدد طرق النص على ضبط الكلمات، وإن كان ظاهره التنوع- لكنه تنوع غير إيجابي؛ إذ لم ينص واحد من أصحاب معاجم المصطلحيات على أسباب لهذا الانتقال

= علم محركات التل والعلامة)، و155 (اللغو = بالغين المعجمة = الباطل) و (الإلف = بكسر الألف الثانى = الأنس)، و157 (أما = بفتح الهمزة وتشديد الميم = حرف شرط)، و194 (الأيمان = بالفتح جمع اليمين = وبالكسر من باب الإفعال = التصديق)، و216 (البشع = بفتح الأول وكسر الثانى = كرة الطعم)، 218 (البغاة = كعصاة = المعتدون)، (البغاء = بفتح الأول وتشديد الثانى، فعال من البغى بمعنى الظلم والزنا)، 284 (التماس = المهملة المشددة = الملاقاة بحسب اللمس)، و302 (الثقل = بالكسر وفتح القاف = يستعمل فى المعانى بسكونه = فى الأجسام)، و319 (الجدة = بكسر الجيم وفتح الدال = وجه اللغة)، و321 (الجذعة = بفتح الجيم وسكون الذال المعجمة = بنت خمس من الإبل)، و322 (الجرد = بضم الجيم وسكون الراء المهملة = جمع الأجرد، وهو من لا شعر له)، و334 (الجنائز = جمع الجنازة = وهى بالفتح الميت، وبالكسر = السديد)، و413 (الخلع = بالضم = الفصل من النكاح بأخذ المال)، و534 (الصك = بفتح الأول = وتشديد الثانى: كتابة الإقرار بالمال وملك البائع)، و631 (العمرى = بضم العين وسكون الميم وفتح الراء المهملة بالألف المقصورة على وزن قصوى = اسم لهبة شىء مدة عمر الموهوب له أو الواهب)، و735 (الكر = بضم الكاف وتشديد الراء = اثنا عشر = صاع حجازى)، و876 (المقام = بضم الميم = ظرف زمان أو مكان من أقام)، و954 (الهاوى = من الهوى بضم الهاء وهو الصعود/ وبفتحها وهو النزول).

من طريقة الضبط الكتابى أو التقييدى، إلى طريقة الضبط الصرفى والنحوى والمثالى (أى: باستعمال مثال شهير).

صحيح أنه بالإمكان أن نفسر لجوء بعض تلك المعاجم إلى نوع ضبط بعينه- وهو الضبط باستعمال المثال، ربما يكون سبب من إرادة الاختصار والإيجاز، ولاسيما كلما تقدم بنا الزمن نحو العصر الحديث- لكن ذلك وحده لا يقوم بعبء تفسير ظهور طرق يطول معها الكلام، من مثل طريقة الضبط ببيان حركات الحروف وسكناتها، بالكتابة الواصفة فى هذه المعاجم المتأخرة نفسها.

لكن هذا التشتت وعدم الاطراد والافتقار إلى المنهجية والانضباط، لا يمكن أن ينال من قيمة العناية بأصل الوظيفة المعجمية، التى تحققت فى هذا التراث المعجمى الكبير، وربما يكون وضعه فى سياق عصره مخففًا من حدة هذه العيوب التى تبدت لنا.

* * *

obeikandl.com